جامعة أحمد دراية أدرار – الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية، وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

ميدان علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

شعبة علوم تجارية

تخصص مالية المؤسسة

الموضوع:

إدارة خطر السيولة في البنوك الإسلامية

(دراسة حالة بنك بوبيان الكويتي)

إعداد الطالب

- لنصاري عبد القادر

تحت إشراف

* د.عبد الرحمان عبد القادر

لجنة المناقشة

د.عبد الرحمان عبد القادر.....مشرفا

د. بلال بوجمعة.....رئيسا

أ.مونة يونس.....مناقشا

الموسم الجامعي: 2016-2017

بسم الله الرحمن الرحيم

التشكـــــــــــــرات

أشكر الله عز وجل لتوفيقه وتيسيره

أشكر الأستاذ المشرف د.عبد الرحمان عبد القادر على توجيهه وإشرافه

أشكر كل أستاذ وطالب ساهم في إنجاز وإتمام هذا البحث

أشكر الأساتذة الذين أطروني من بداية المشوار الدراسي إلى الأن

الإهـــــــــــــــــــداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى الوالدين الكريمين وأرجو من الله أن يرحمهما كما ربياني صغيرا

أهدي هذا العمل لكل من يحمل لقب لنصاري،داحاج،والأنصاري خصوصاً أعمامي الكرماء على إحسانهم لي

أهدي عملي لإخواني وأخواتي

أهدي عملي لرفقاء الدرب بن يبا محمد،لنصاري سماعيل

أهدي مجهودي الى من عرفت فيه صدق الصداقة ورفيق درب الدراسة بن يبا محمد

أهدي عملي لأبنت عمي الصغيرة التي أرجوا من الله أن ينبتها نباتاً حسناً(داحاج عائشة)

الفهرس العـــام

قائمة المحتـــــــــــــــــــــويات	الصفحة
الفهرس	I
قائمة الجداول	III
قائمة الاشكال	III
قائمة الملاحق	IV
مقدمة	أ- ج
الفصل الأول: الاطار النظري للبنوك الإسلامية 1-24	
تمهيد	1
المبحث الأول:مفهوم البنوك الإسلامية	10-2
المطلب الأول:تعريف ونشأة البنوك الإسلامية	3-2
المطلب الثاني: خصائص وأهداف البنوك الإسلامية	6-4
المطلب الثالث:انواع ووظائف البنوك الإسلامية	10-7
المبحث الثاني:مواصفات واليات عمل البنوك الإسلامية	18-10
المطلب الأول:مواصفات البنوك الإسلامية والعوامل المساعدة على انتشارها	12-10
المطلب الثاني: مصادر الاموال في البنوك الإسلامية	14-13
المطلب الثالث:أساليب التمويل في البنوك الإسلامية	18-14
المبحث الثالث:علاقة البنوك الإسلامية مع البنك المركزي والبنوك التجارية	22 -19
المطلب الأول:اوجه التشابه والاختلاف بين البنوك الإسلامية والتقليدية	20-19
المطلب الثاني:علاقة البنوك الإسلامية بالبنك المركزي والبنوك التقليدية	21-20
المطلب الثالث:المشاكل والتحديات التي تواجه البنوك الإسلامية	23 -21
خلاصة الفصل الأول	24
الفصل الثاني: إدارة خطر السيولة في البنوك الإسلامية25-47	
تمهيد:	25
المبحث الأول: المبحث الأول: ماهية السيولة في المصارف الإسلامية	31-26
المطلب الأول:مفهوم السيولة	28-26
المطلب الثاني:مكونات السيولة وأهدافها	29-28
المطلب الثالث:مؤشرات نسب السيولة	31-29
المبحث الثاني:إدارة السيولة في البنوك الإسلامية	39-32
المطلب الأول:مفهوم إدارة السيولة في البنوك الإسلامية	33-32

المطلب الثاني:تقنيات إدارة السيولة بالبنوك الإسلامية	35-33
المطلب الثالث:معوقات ومتطلبات إدارة السيولة في البنوك الإسلامية	39-35
المبحث الثالث:إدارة خطر السيولة في البنوك الإسلامية	46-40
المطلب الأول:مفهوم المخاطر البنكية	41-40
المطلب الثاني:مفهوم مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية	44-42
المطلب الثالث:الأثار المختلفة لمشكلة السيولة	46-44
خاتمة الفصل الثاني:	47
الفصل الثالث:ادرة خطر السيولة في بنك بوبيان الكويتي 48-72	
تمهيد:	48
المبحث الأول:مدخل لبنك بوبيان الكويتي	53-49
المطلب الأول:نشأة وتعريف بنك بوبيان الكويتي	50-49
المطلب الثاني:الجانب اللوجيستي لبنك بوبيان الكويتي	51-50
المطلب الثالث:لجان بنك بوبيان الكويتي	53-51
المبحث الثاني: إدارة المخاطر في بنك بوبيان الكويتي	55-54
المطلب الأول:مدخل لإدارة المخاطر في بنك بوبيان الكويتي	55-54
المطلب الثاني:لجنة إدارة المخاطر في بنك بوبيان	56-55
المطلب الثالث: طبيعة أدوات رفع التقارير بالمخاطر	56
المبحث الثالث: إدارة خطر السيولة في بنك بوبيان الكويتي	69-57
المطلب الأول:مخاطر وسياسة السيولة في بنك بوبيان	57
المطلب الثاني: تطورات بنود ميزانية بنك بوبيان	66-58
المطلب الثالث:مؤشرات ونسب قياس خطر السيولة في بنك بوبيان الكويتي	71-67
خلاصة الفصل الثالث:	72
الخاتمة العامة:	74-73
قائمة المصادر والمراجع:	

قائمة الأشكال

الرقم	البيـــــــــــــــــــان	الصفحة
01	انواع البنوك الإسلامية	9
02	أنواع مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية	42
03	لجان مجلس الإدارة في بنك بوبيان	51
04	لجان الإدارة الرئيسية في بنك بوبيان	52
05	تطور أصول بنك بوبيان	57
06	تطور الودائع في بنك بوبيان	58
07	تطورالتمويل في بنك بوبيان	59
08	تطور الربحية في بنك بوبيان	60
09	تطور حقوق المساهمين في بنك بوبيان	62
10	تطور ربحية السهم في بنك بوبيان	63

قائمة الجداول

الرقم	البيـــــــــــــــــــان	الصفحة
01	تطور الاصول في بنك بوبيان	56
02	تطور الودائع في بنك بوبيان	57
03	تطور التمويل في بنك بوبيان	58
04	تطور الربحية في بنك بوبيان	60
05	تطور حقوق المساهمين في بنك بوبيان	61
06	تطورربحية السهم في بنك بوبيان	62
07	نسبة تغطية السيولة في بنك بوبيان	65
08	نسب السيولة في بنك بوبيان	68

قائمة الملاحق

المحتـــــــــــــــويات	الصفحة
بيان الدخل والارباح، التقرير السنوي للبنك لسنة2006م	1
بيان المركز المالي للبنك، التقرير السنوي للبنك لسنة2006م	2
بيان الدخل والارباح، التقرير السنوي للبنك لسنة2007م	3
بيان المركز المالي للبنك، التقرير السنوي للبنك لسنة2007م	4
بيان الدخل والارباح، التقرير السنوي للبنك لسنة2008م	5
بيان المركز المالي للبنك، التقرير السنوي للبنك لسنة2008م	6
بيان الدخل والارباح، التقرير السنوي للبنك لسنة2009م	7
بيان المركز المالي للبنك، التقرير السنوي للبنك لسنة2009م	8
بيان الدخل والارباح، التقرير السنوي للبنك لسنة2011م	9
بيان المركز المالي للبنك، التقرير السنوي للبنك لسنة2011م	10
بيان الدخل والارباح، التقرير السنوي للبنك لسنة2013م	11
بيان المركز المالي للبنك، التقرير السنوي للبنك لسنة2013م	12
بيان الدخل والارباح، التقرير السنوي للبنك لسنة2015م	13
بيان المركز المالي للبنك، التقرير السنوي للبنك لسنة2015م	14
بيان الدخل والارباح، التقرير السنوي للبنك لسنة2016م	15
بيان المركز المالي للبنك، التقرير السنوي للبنك لسنة2016م	16
الافصاح بمعيار تغطية السيولة،التقرير السنوي للبنك2015م	17
الافصاح بمعيار تغطية السيولة،التقرير السنوي للبنك2016م	18

قائمة الملاحق

المحتـــــــــــــويات	الصفحة
بيان الدخل والارباح، التقرير السنوي للبنك لسنة2006م	1
بيان المركز المالي للبنك، التقرير السنوي للبنك لسنة2006م	2
بيان الدخل والارباح، التقرير السنوي للبنك لسنة2007م	3
بيان المركز المالي للبنك، التقرير السنوي للبنك لسنة2007م	4
بيان الدخل والارباح، التقرير السنوي للبنك لسنة2008م	5
بيان المركز المالي للبنك، التقرير السنوي للبنك لسنة2008م	6
بيان الدخل والارباح، التقرير السنوي للبنك لسنة2009م	7
بيان المركز المالي للبنك، التقرير السنوي للبنك لسنة2009م	8
بيان الدخل والارباح، التقرير السنوي للبنك لسنة2011م	9
بيان المركز المالي للبنك، التقرير السنوي للبنك لسنة2011م	10
بيان الدخل والارباح، التقرير السنوي للبنك لسنة2013م	11
بيان المركز المالي للبنك، التقرير السنوي للبنك لسنة2013م	12
بيان الدخل والارباح، التقرير السنوي للبنك لسنة2015م	13
بيان المركز المالي للبنك، التقرير السنوي للبنك لسنة2015م	14
بيان الدخل والارباح، التقرير السنوي للبنك لسنة2016م	15
بيان المركز المالي للبنك، التقرير السنوي للبنك لسنة2016م	16
الافصاح بمعيار تغطية السيولة،التقرير السنوي للبنك2015م	17
الافصاح بمعيار تغطية السيولة،التقرير السنوي للبنك2016م	18

مقدمـــــــة

تمهيد:

عرفت البنوك الإسلامية في الأونة الاخيرة نجاحا باهرا في عالم غزته البنوك التقليدية ولعل الأزمة المالية العالمية لسنة 2008م كانت بادرة خير على البنوك الإسلامية لترى النور وتلقى الاهتمام من خلال النتائج الايجابية التي حققتها في عز الأزمة المالية العالم الامر الذي حرك ودغدغ فضول الخبراء الاقتصاديين والاكاديميين في البحث عن سر نجاح البنوك الإسلامية ، ويأتي سرنجاح البنوك الإسلامية سواء على المستوى المحلي أو الدولي هو خصوصية وفلسفة عمل البنوك الإسلامية التي تختلف بشكل تام عن المعاملات التقليدية هي تستقي أليات عملها من الشريعة السمحاء القائم على مبدأ الغنم بالغرم وعدم التعامل بالفائدة ،كما أن العلاقة التي تربط بين البنك الاسلامي مع عملائه تختلف بشكل كلي عن العلاقة التي تربط البنوك التقليدية مع عملائها القائمة على الفائدة ، وهذا عكس علاقة البنك الاسلامي القائمة على مبدأ المشاركة .

هذه النجاحات وسعت من رقعة البنوك الإسلامية على المستوى العالمي وتضاعف عدد المدخرين لتضاغف الثقة في البنوك الإسلامية كما اتسعت إستثمارات البنوك الإسلامية على المستوى العالمي، إلا أن هذه الايجابيات التي تتمتع بها البنوك الإسلامية لاتعني انها لاتواجه عقبات وصعوبات ومخاطر سواءعلى المستوى التشغيلي، أو الائتماني أوالسوقي ، ولعلا من اهم الاخطار التي تواجه البنوك الإسلامية خطر إدارة السيولة الذي هو محور بحثنا ، حيث نرى ان البنوك الإسلامية هي بين نارين نار فائض السيولة ومايترتب عليها من نتائج سلبية تؤثر من خلالها على ربحية البنك والرفع من تكاليفه، ونار نقص أوعجز في السيولة ان صح القول الامر الذي قد يؤدي الى افلاس البنوك الإسلامية وزرع الشك في نفوس المتعاملين والعملاء، وبناء على هذه المعطيات السابقة نطرح الاشكالية التالية :

- ماهي ألية إدارة خطر السيولة على مستوى بنك بوبيان الكويتي؟

كما نطرح مجموعة من الاسئلة الفرعية:

- هل تربط البنوك الإسلامية علاقة مباشرة أوغير مباشرة بالبنوك المركزية والبنوك التجارية التقليدية؟
- ماهي عناصر السيولة واهدافها في البنوك الإسلامية؟
- هل توجد سياسة لإدارة السيولة على مستوى البنوك الإسلامية؟
- هل البنوك الاسلامية اكثر عرضة لخطر السيولة ام البنوك التقليدية؟

– ماهي استرتيجيات وتقنيات إدارة السيولة على مستوى البنوك الإسلامية؟

وللإجابة على على الاسئلة الفرعية نطرح الفرضيات التالية:

– توجد لدى البنوك الاسلامية سيولة نقدية وسيولة شبه نقدية.

– للبنوك الاسلامية بشكل عام وبنك بوبيان بشكل خاص اليات وادوات يتحكم من خلالها من رصد وقياس السيولة وبالتالي التحكم او التقليل من خطر السيولة.

– البنوك الاسلامية اكثر عرضة لخطر السيولة من البنوك التقليدية.

يعتمد بنك بوبيان الكويتي على ادوات كمية لإدارة وقياس خطر السيولة.

منهجية البحث: تبنينا المنهج الوصفي لوصف وشرح الجانب النظري للبحث، واستعملنا الجانب التحليلي بالنسبة للجانب التطبيقي للبحث.

الدراسات السابقة

***(دراسة سليمان ناصر:2008)**:الدراسة عبارة عن بحث مقدم في الملتقى الدولي حول استراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات الافاق والتحديات بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، المعنون ب: التوريق كاداة مالية لتسيير مخاطر السيولة في البنوك ، حيث توصل الباحث إلى النتائج التالية : توجد عدة مخاطر للسيولة من اهمها مخاطر السيولة التمويلية، يعتبر التوريق كاداة جيدة لتسيير مخاطر السيولة في البنوك الاسلامية، تواجه البنوك الاسلامية خطر فائض وعجز سيولة.

***(دراسة اكرم لال الدين:2010)**: الدراسة عبارة عن بحث مقدم في الدورة العشرون لمجمع الفقه الاسلامي، المملكة العربية السعودية تحت عنوان: إدارة السيولة في المصارف الإسلامية حيث توصل الباحث إلى عدة نتائج منهاان البنوك الاسلامية لاتتحكم بشكل جيد في ادارتها للسيولة،بالإضافة إلى البنوك الاسلامية تعاني من فائض سيولة عكس البنوك الربويك التي عادة ماتعاني عجز في السيولة.

***(دراسة شوقي احمد دنيا2010)**:الدراسة عبارة عن ورقة بحثية مقدمة في الدورة العشرون للمجمع الفقهي الاسلامي المنعقدة في مكة المكرمة25–29 ديسمبر2010م الورقة البحثية معنونة بادراة السيولة في المصرف الاسلامي حيت توصل الباحث إلى مايلي: ان قضية السيولة من اهم القضايا المصرفية لان

استمرارية البنوك مرهونة بها،لإدارة السيولة بشكل فعال يجب توفر عناصر ادارية على درجة عالية من الكفاءة.

***(دراسة حكيم براضية2011)**: الدراسة عبارة عن رسالة ماجستير بعنوان التصكيك ودوره في إدارة السيولة بالبنوك الاسلامية سنة2011، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، حيث توصل الباحث من خلال بحثه إلى إلى مجموعة من النتائج من اهمها وجود فائض سيولة لدى البنوك الاسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية، كما توصل الى محدودية ادوات إدارة السيولة في البنوك الاسلامية.

اهمية البحث: تتجلى اهمية البحث المعنون بمخاطر السيولة في البنوك الإسلامية في تبين مخاطر السيولة التي تواجها البنوك الإسلامية ، ماهي الادوات والتقنيات والنسب والمؤشرات المتعملة في قياس الخطر بغرض مواجهة الالتزامات في مواعيدها.

اهداف البحث:

-عرض مفاهيم السيولة ومخاطرها على البنوك الإسلامية

-معرفة انواع مخاطر السيولة

-معرفة ادوات وتقنيات إدارة خطر السيولة

حدود الدراسة

البعد العلمي للدراسة :تناولنا إدارة خطر السيولة على المستوى البنوكالإسلامية.

البعد الرماني للدراسة: ادراة خطر السيولة على مستوى بنك بوبيان الكويتي خلال سنتي2016/2015م

البعد المكاني للدراسة: المكان هو دولة الكويت.

صعوبات البحث: واجهتنا صعوبات تتمثل في شح المجلات والمقالات المحكمة المختصة في هذا المجال بالإضافة إلى شح في المصادر التقنية التي تعالج خطر السيولة.

أقسام البحث:

تم تقسيم بحثنا الموسوم باإدارة خطر السيولة في البنوك الإسلامية الى ثلاثة فصول كل فصل يحتوي على ثلاثة مياحث وكل مبحث يتناول ثلاثة مطالب، حيث تناولنا في الفصل الأول المتعلق بالاطار النظري

بالنوك الإسلامية المبحث الأول الذي تناولنا من خلاله مفهوم البنوك الإسلامية بشكل عام، وفي المبحث الثاني تناولنا مواصفات واليات عمل البنوك الاسلامية، وفي المبحث الثالث تناولنا علاقة البنوك الاسلامية مع البنك المركزي والبنوك التجارية.

في الفصل الثاني تناولنا في المبحث الأول ماهية السيولة في البنوك الاسلامية وفي المبحث الثاني إدارة السيولة في البنوك الإسلامية، في المبحث الثالث تناولنا إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية.

في الفصل الثالث الفصل التطبيقي تناولنا في المبحث الأول مدخل تعريفي ببنك بوبيان الكويتي، في المبحث الثاني إدارة المخاطربشكل عام في بنك بوبيان، في المبحث الثالث تناولنا إدارة خطر السيولة بشكل خاص على مستوى بنك بوبيان.

الفصل الأول:

ماهية البنوك الإسلامية

تمهيد:

تلعب البنوك الإسلامية دور حيوي في الحياة الإقتصادية والإجتماعية من خلال الأنشطة التي تمارسها، حيث تقوم البنوك الإسلامية كغيرها من البنوك التقليدية بقبول الودائع من الأفراد والمؤسسات ذات الفائض المالي ثم القيام بإستثمارها في مشاريع وفق صيغ متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية بعيدة عن الفائدة والمعاملات التي حرمتها الشريعة الإسلامية، كما أن البنوك الإسلامية لها مواصفات تميزها عن غيرها من البنوك التقليدية، كما أن البنوك الإسلامية مجبرة على التعامل مع جهات وبنوك تتعامل بقوانين وضعية تتنافى ومبادئ عملها فالبنوك الإسلامية تربطها علاقة مع البنك المركزي بحكم أنه هو المشرف ومن يحدد سياسة النقدية ، كما أنها تجد نفسها مجبرة على التعامل مع البنوك التقليدية الربوية ، وسنتناول في هذا الفصل المباحث التالية:

- **المبحث الأول: مفهوم البنوك الإسلامية؛**
- **المبحث الثاني: مواصفات وأليات عمل البنوك الإسلامية؛**
- **المبحث الثالث: علاقة البنك الإسلامية مع البنك المركزي والبنوك التجارية.**

المبحث الأول: مفهوم البنوك الإسلامية

تلعب البنوك الإسلامية دور هام في الحياة الإقتصادية والإجتماعية من خلال إطلاقها لمشاريع حقيقية ترجع بالفائدة على الاقتصاد والمجتمع بالإضافة إلى عمليات الوساطة المالية التي يقوم بها وتعود جذور البنوك الإسلامية إلى قبل 14 قرن حيث جاء القرءان الكريم والسنة النبوية ليعطيا مبادئ وأساسيات التعامل البنكي وفق الشريعة.

المطلب الأول: تعريف ونشأة البنوك الإسلامية

سنتطرق في هذا المبحث إلى تاريخ ومسيرة ظهور البنوك الإسلامية كما سنعطي تعاريف عن البنوك الإسلامية .

أولاً: نشأة البنوك الإسلامية

لا تعد المنظومة المالية والبنكية الإسلامية وليدة اليوم وإنما تمتد جذورها لامتداد التاريخ الإسلامي حيث جاء القرءان الكريم والسنة النبوية الشريفة لإرساء قواعد وأسس واليات عمل البنوك الإسلامية ، وبحكم استعمار جل الدول الإسلامية من طرف الغرب كانت المنظومة البنكية هي كذلك مستعمرة حيث كانت تابعة لمنظومة الاستعمار الغربي التي تقوم على الفائدة ، وبعد نيل جل الدول الإسلامية لاستقلالها عملت على تأميم منظومتها المالية والبنكية وتحريرها ولو بشكل جزئي من المنظومة الغربية، من خلال إطلاق عدة دول إسلامية لعدة مبادرات لإنشاء وتأسيس بنوك إسلامية تعمل وفق الضوابط والأحكام الشرعية الإسلامية وكانت أول مبادرة في ماليزيا سنة1940م من خلال إنشاء صناديق للإدخار تعمل بدون فائدة، وفي سنة1950م في باكستان جاءت مبادرة من أجل وضع تقنيات تمويلية تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وفي سنة1963م في مصر و بمبادرة من الدكتور احمد النجار تم إنشاء بنوك إسلامية للإدخار المحلي ولقت هذه التجربة نجاحا وإقبالاً باهراً، و في1975م تم إطلاق أول بنك إسلامي إمارتي بنك دبي الإسلامي،وفي1977م تأسس أول بنك إسلامي كويتي هو بنك التمويل الكويتي، وهكذا توالت المبادرات والنجاحات للبنوك الإسلامية حيث تخطى عدد البنوك الإسلامية سنة2000 م 200 بنك إسلامي وبلغ حجم الصناعة البنكية الإسلامية 200[1]

[1]- رتيبة بركبية، **تقييم أداء البنوك التقليدية والإسلامية دراسة مقارنة بطريقة العائد والمخاطرةبين القرض الشعبي الجزائري وبنك البركة الجزائري**، مذكرة مقدمةلاستكمال متطلبات شهادة ماسترأكاديمي ، كليةعلوم اقتصادية،علوم التسييروعلوم تجارية، التخصص ماليةالمؤسسة، جامعة ورقلة، 2013-2014، ص8.

مليار دولار، هذه النتائج الايجابية وسعت من تواجد البنوك الإسلامية سواء على مستوى الدول الإسلامية وحتى الدول الغربية حيث عملت على فتح نوافذ إسلامية على مستوى بنوكها الربوية.[1]

ثانياً: تعريف البنوك الإسلامية

توجد عدة تعاريف للبنوك الإسلامية ومعظم هذه التعاريف تركز في تعاريفها على الجانب الوظيفي للبنوك الإسلامية.

تعريف01:[2]" هو البنك الذي يلتزم بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاته المصرفية والإستثمارية، من خلال تطبيق مفهوم الوساطة المالية القائم على مبدأ المشاركة في الربح أو الخسارة، ومن خلال إطار الوكالة بنوعيها العامة والخاصة".

تعريف02:[3]البنوك الإسلامية هي مؤسسات نقدية مالية تقوم بجمع الأموال من أصحاب الفائض وإعطائها لأصحاب العجز وفق صيغ إسلامية بعيدة عن الفائدة ،من اجل خلق تنمية إقتصادية وإجتماعية.

تعريف03:[4]"مؤسسة (بنكية) هدفها تجميع الأموال والمدخرات من كل من لايرغب في التعامل بالربا(الفائدة) ثم العمل على توظيفها في مجالات النشاط الاقتصادي المختلفة وكذلك توفير الخدمات المصرفية المتنوعة للعملاء بما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية ويحقق دعم أهداف التنمية الإقتصادية والإجتماعية في المجتمع".

من التعاريف السابقة نستخلص بأن البنوك الإسلامية هي مؤسسة بنكية تعمل وفق مبادئ وضوابط شرعية حيث تقوم باستقبال الودائع من أصحاب الفائض وإعادة منحها لأصحاب العجز المالي على أساس المشاركة في الأرباح والخسائر.

---

[1]– رتيبة بركبية، **تقييم أداء البنوك التقليدية والإسلامية دراسة مقارنة بطريقة العائد والمخاطرةبين القرض الشعبي الجزائري وبنك البركة الجزائري**، مرجع سابق، ص8.

[2]– رتيبة بركبية، **تقييم أداء البنوك التقليدية والإسلامية دراسة مقارنة بطريقة العائد والمخاطرة بين القرض الشعبي الجزائري وبنك البركة الجزائري**، مرجع سابق، ص8.

[3]– زينب عبد الله، أسامة محمد الفولي، **أساسيات الإقتصاد المصرفي والنقدي**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003، ص180.

[4]– عبد المنعم محمد مبارك، محمود يونس، **اقتصاديات النقود والصيرفة والتجارة الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1996، ص173.

المطلب الثاني: خصائص وأهداف البنوك الإسلامية

سنتطرق في هذا المطلب إلى خصائص البنوك الإسلامية التي تميزها عن نظيرتها التقليدية التي تقوم على مبادئ الشريعة الإسلامية السمحاء، كما سنتطرق إلى الأهداف التي تسعى البنوك الإسلامية إلى تحقيقها من اجل تحقيق الأهداف التى تسعى اليها.

أولاً: خصائص البنوك الإسلامية

تنفرد البنوك الإسلامية بمجموعة من الخصائص، تميزها عن غيرها من البنوك التقليدية ومن أهم هذه الخصائص نجد:

- **إستبعاد التعامل بالفائدة**[1]: لاتتعامل البنوك الإسلامية بالفائدة سواء بالأخذ أو العطاء ظاهرة كانت أو مخفية لأنها تتقيد بضوابط وتعاليم الشريعة الإسلامية السمحاء التي تحرم التعامل بالربا وهذا ما يميزها عن البنوك التقليدية التي يرتكز عملها على التعامل بالفائدة.
- **تصحيح وظيفة رأس المال في المجتمع**[2]: تستثمر البنوك الإسلامية أموالها في مشاريع وإستثمارات حقيقية تخدم الإقتصاد والمجتمع بشكل مباشر من خلال الصيغ التي تطرحه المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية كالمشاركة والمرابحة وغيرها وبالتالي فالعلاقة التي تربط البنوك الإسلامية بعملائها هي علاقة مشاركة وليست علاقة مديونية فالبنوك الإسلامية ترفض المتاجرة بالنقود.
- **تركيز البنوك على الجانب الاجتماعي**[3]: لاتهمل البنوك الإسلامية الجانب الاجتماعي عكس البنوك التقليدية بل تراهن عليه لخلق تنمية إقتصادية مستدامة من خلال الصيغ التي تطرحها كصيغة القرض الحسن، والعمل على محاربة الفقر والبطالة.

خضوع المعاملات البنكية للرقابة[1]: تخضع العمليات والمعاملات البنكية الإسلامية لعمليات رقابة دورية من خلال هيئة شرعية سواء من داخل البنك أو هيئة شرعية مستقلة (خارجية) تعمل على مراقبة مدى احترام العمليات والمعاملات البنكية الإسلامية لضوابط الشريعة الإسلامية.

[1]– عبد الحميد محمد الشواربي، **ادارة المخاطر الإئتمانية**، منشأة المصارف، الأسكندرية، 2002، ص954.

[2]– فريد محمد الرفاعي، **المصارف الإسلامية**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2004، ص ص 54–55.

[3]– عبد الله بن محمد بن حسن السعيدي، **الربة في المعاملات المصرفية المعاصرة**، المجلد الثاني، ط2، دار طيبة ، الرياض، 2000، ص ص 1023–1024.

ثانياً: أهداف البنوك الإسلامية

تسعى البنوك الإسلامية من خلال ممارسة نشاطاتها إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل في:[2]

أولاً:أهداف مالية: تسعى البنوك الإسلامية لتحقيق مجموعة من الأهداف بما لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية من خلال العمليات المالية المتمثلة في الوساطة المالية التي تقوم بها ومن بين هاته الأهداف:

- **جذب الودائع:** تعتبر عملية جذب الودائع من أهم وأول الأهداف المالية بالنسبة للبنوك بصفة عامة وللبنوك الإسلامية بصفة خاصة لأنها تشكل نسبة كبيرة من المصادر المالية للبنك وهي أول خطوة في عملية الوساطة المالية التي تقوم بها البنوك،وعليه يتوجب على البنوك الإسلامية ان تعمل على جذب أكبر شريحة ممكنة من العملاء من خلال الأدوات المالية التي تمتلكها وبما لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية.
- **إستثمار الأموال:** بعدما ما يقوم البنك الإسلامي في جذب الودائع من أصحاب الفائض المالي يقوم باستثمارها وفق أدوات وصيغ تتماشى وأحكام الشريعة الإسلامية كالمرابحة والمشاركة وغيرها ويجب أن تأخذ البنوك الإسلامية عند إستثمارها للأموال الجانب الاجتماعي بعين الاعتبار وهذا ما يميزها عن البنوك التقليدية.
- **تحقيق الأرباح:**تسعى البنوك الإسلامية لتعظيم أرباحها من خلال عمليات الوساطة المالية التي تقوم بها فالأرباح هنا عبارة عن محصلة جذب الودائع وإعادة استثمارها.

ثانياً: أهداف خاصة بالمتعاملين:تعمل البنوك الإسلامية جاهدة على تحقيق الأهداف التي يرغب ويسعى إليها متعامليها إيمانا منها بأن نجاح البنوك الإسلامية واستقرارها مرهونا بتحقيق أهداف ومساعي عملائه، ومن الأهداف الخاصة بمتعاملي البنك التي يسعى لتحقيقها نجد:

- **تقديم خدمات بنكية نوعية:** تسعى البنوك الإسلامية لتقديم أفضل الخدمات البنكية للحفاظ على ثقة المتعاملين وبالتالي الحفاظ على ودائعهم على مستوى البنك.
- **توفير التمويل للمستثمرين:** تعمل البنوك الإسلامية على توفير تمويلات بصيغ مختلفة لتمس شريحة كبيرة من العملاء تتوافق مع أحكام وقواعد الشريعة الإسلامية.

---

[1]– حمزة عبد الكريم حماد، **الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية**، مجلة الاتحاد المصارف العربية لبنان، العدد 310، سمبتبر2006، ص34.

[2] http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/157049.، 2017،12:21/03/24م

- **توفير الأمان للمودعين:** تسعى البنوك الإسلامية لزرع الأمان والثقة في نفوس المودعين من خلال توفير سيولة نقدية دائمة وخاصة لأصحاب الودائع تحت الطلب.
- **الاستجابة لاحتياجات المجتمع الإسلامي**

ثالثاً:أهداف داخلية[1]:تسعى البنوك الإسلامية لتحقيق مجموعة من الأهداف الداخلية(المتعلقة بالبنك) وتتمثل هاته الأهداف في:

- **تنمية الموارد البشرية:** للموارد البشرية دور كبير ومهم في النتائج التي يحققها البنك سواء كانت ربح أو خسارة وعليه تعمل البنوك الإسلامية على تأهيل مواردها البشرية من خلال دورات وتكوينات بشكل دوري لمواكبة التطور بالإضافة إلى تأهيلهم من الناحية الشرعية .
- **تحقيق معدلات النمو:** تسعى البنوك الإسلامية لتحقيق معدلات النمو من خلال تحقيق نتائج ايجابية من اجل البقاء والاستمرارية ومواجهة المنافسة فمعدل النمو هو نتيجة تراكمات لسنوات مالية حققت فيها أرباح.
- **الانتشار الجغرافي:** تسعى البنوك الإسلامية إلى توسيع نطاقها ومساحتها الجغرافية من خلال فتح فروع من أجل تقريب الخدمات البنكية إلى العملاء بالإضافة إلى أن استثمارات البنك يجب أن تمس جميع الشرائح.

رابعاً:أهداف إبتكارية: لمواكبة العصرنة والتطور والمنافسة لكي تحافظ على إستمراريتها ووجودها بكفاءة وفعالية تعمل البنوك الإسلامية إلى تحقيق عدة أهداف إبتكارية هي:

- **إبتكار وتطوير الخدمات البنكية:** في ظل المنافسة تسعى البنوك الإسلامية إلى عصرنة خدماتها البنكية بما لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية لزيادة حجم الودائع، بالاضافة إلى تطوير منتجات تقليدية بما لا يخالف الشريعة الإسلامية.
- **إبتكار صيغ تمويلية جديدة:** لكي تتمكن البنوك الإسلامية من إستغلال ودائعها بشكل فعال يتوجب عليها استحداث صيغ تمويلية جديدة تمس جل الفئات بشرط أن لا تتعارض هذه الصيغ المبتكرة الشريعة الإسلامية.

[1] http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/157049.، 2017/03/24، 12:21م.

المطلب الثالث: أنواع ووظائف البنوك الإسلامية

سنتطرق في هذا المطلب إلى أنواع البنوك التي تختلف باختلاف التخصص والنشاط التي تركز عليه بالإضافة إلى الوظائف التي تمارسها البنوك الإسلامية.

أولاً: أنواع البنوك الإسلامية

تنقسم البنوك الإسلامية إلى عدة أنواع كالاتي[1]:

أولاً:وفقا للنطاق الجغرافي: يعني المساحة الجغرافية التي ينشط فيها البنك الإسلامية وبدورها تنقسم إلى:

- **بنوك إسلامية محلية النشاط:** المقصود بها هو تلك البنوك التي تنشط داخل بلد معين تحمل جنسيتها والترخيص بممارسة نشاطها داخل هاته الدولة.
- **بنوك إسلامية خارجية النشاط:** عندما تحقق البنوك محلية النشاط نتائج ايجابية لفترات مالية تكبر أرباحها وبالتالي تعمل على توسيع نشاطها ليمتد إلى المستوى الاقليمي والدولي.

ثانياً:وفقا للمجال التوظيفي للبنك: تقسم البنوك الإسلامية على عدة أنواع وهذا حسب الوظيفة والتخصص الغالب في أنشطة البنك إلى الأتي:

- **بنوك الإدخار والإستثمار الإسلامية:** يقتصر ويتركز عمل هذا النوع من البنوك على جمع المدخرات من أصحاب الفائض المالي بهدف تعبئة الفائض النقدي ثم يقوم البنك بإعادة استثمارها في مشاريع إقتصادية وإجتماعية حقيقية .
- **بنوك إسلامية زراعية:** تقوم البنوك الزراعية بتمويل الأنشطة المتعلقة بالقطاعات والأنشطة الزراعية من خلال طرح صيغ تتماشى مع هذا النوع كالمزارعة والمساقاة.
- **بنوك صناعية:** يرتكز عمل هذه البنوك في تمويل الأنشطة المتعلقة بالأنشطة الصناعية سواء الخفيفة أو الثقيلة بشرط أن لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.
- **بنوك إسلامية تجارية:**تقوم بتمويل النشاطات التجارية من خلال طرح صيغ تتماشى مع هذا النوع كالمرابحة بشرط أن لا تكون هذه الأنشطة التجارية محرمة شرعا كالخمر وبيع لحم الخنزير وغيرها.

[1] أحمد محسن لخضيري، **البنوك الإسلامية**، ايثراك لنشر والتوزيع ، القاهرة، 1990، ص ص 61-62.

- **بنوك التجارة الخارجية الإسلامية:** هذا النوع من البنوك ينشط على مستوى الخارجي تعمل على زيادة التبادل التجاري بين الدول الإسلامية بالإضافة إلى معالجة الإختلالات الهيكلية التي تعاني منها القطاعات الإنتاجية في الدول الإسلامية.

ثالثاً:وفقا لحجم النشاط: تقسم البنوك الإسلامية وفق حجم النشاط إلى الأنواع التالية:[1]

- **بنوك إسلامية صغيرة الحجم:** هي بنوك ناشئة محدودة النشاط تتميز بقلة مودعيها وقلة إستثماراتها واقتصارها على المستوى المحلي، تقوم بجمع مدخراتها وإستثمارها في مشاريع قصيرة الأجل في صيغ المرابحة، وفي حالة الحصول على الأرباح تقوم بإعادة إستثمارها في بنوك لدى بنوك أكبر منها من ناحية النشاط ورأس المال.
- **بنوك إسلامية متوسطة الحجم:** هي بنوك أكبر من ناحية الحجم والنشاط ورأس المال والنشاط الجغرافي مقارنة بالبنوك الإسلامية صغيرة الحجم وفي العادة هذه البنوك تكون تابعة للدولة لها فروع على مستوى الدولة لكن نشاطها يظل محليا فقط رغم تحقيقها لأرباح معتبرة.
- **بنوك إسلامية كبيرة الحجم:** لها طابع دولى عكس البنوك الإسلامية الصغيرة والمتوسطة الحجم تتمتع بكبر حجم نشاطها ورأس مالها مما يخولها في التأثير على المنظومة النقدية والمالية سواء على المستوى المحلي أو الدولي.

رابعاً:وفقا للإستراتيجية المستخدمة: تقسم البنوك الإسلامية وفق الإستراتيجية المستخدمة إلى:

- **بنوك إسلامية قائدة ورائدة:** هي بنوك تركز على تطوير خدماتها ومنتوجاتها من خلال إعطاء حيز كبير للابتكارات المالية حيث تتوفر على إمكانيات مادية وبشرية كبيرة ، وهي رائدة في هذا المجال، كما ان لديها القدرة في الإستثمار في مشاريع عالية المخاطر الأمر الذي يترتب عليه حصول البنك على عوائد كبيرة .
- **بنوك إسلامية مقلدة:** تعمل على الاستفادة من إبتكارات البنوك الرائدة وتقليد ما توصلت إليه، لأنها لاتتوفر لديها الإمكانيات التي تتوفر للبنوك الرائدة.

[1] أحمد محسن لخظيري، **البنوك الإسلامية**، مرجع سابق، ص62.

- **بنوك إسلامية حذرة:** تتميز هذا النوع من البنوك بالحذر أي لاتقوم بالإستثمار في مشاريع ذات خطورة ، حيث تقوم بتقديم خدمات مضمونة الربحية ، كما تتميز بالرشادة حيث لاتقوم بتقديم خدمات بنكية ذات تكاليف مرتفعة.

خامسا:وفقا للعملاء المتعاملين مع البنك: حيث يتم تقسيم البنوك وفق هذا النوع إلى[1]:

- **بنوك إسلامية عادية:** هي بنوك يقوم نشاطها أساسا على تقديم خدمات للافراد سواء كانو أشخاص طبعيين أو أشخاص معنويين(مؤسسات).
- **بنوك إسلامية غير عادية:** بنوك لا تقوم بجمع المدخرات وتمويل الأفراد وإنما تقوم بتقديم خدماتها إلى الدول، كما يعتبر مسعف للبنوك الإسلامية العادية في حالة الأزمات.

الشكل(1): يوجز أنواع البنوك

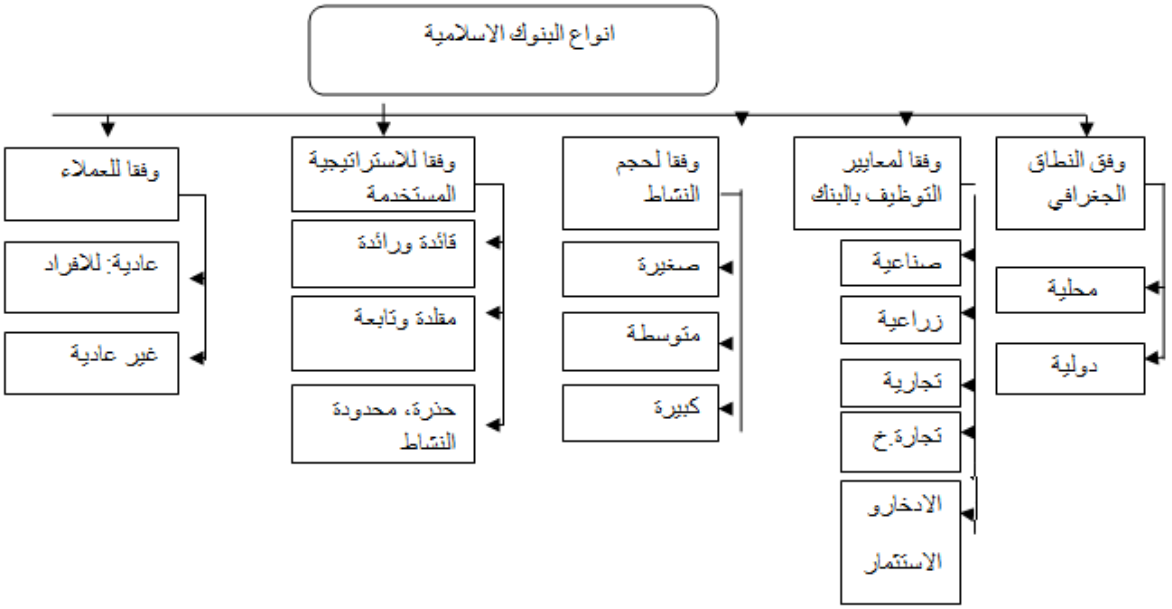

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على المعطيات السابقة

ثانياً: وظائف البنوك الإسلامية

تتميز البنوك الإسلامية بوظائف تميزها عن البنوك التقليدية ويرجع ذلك لخصوصية وفلسفة عمل البنوك الإسلامية القائمة وفق مبادئ الشريعة الإسلامية ومن بين هذه الوظائف:

[1] أحمد محسن لخظيري، **البنوك الإسلامية**، مرجع سابق، ص62.

أولاً:قبول الودائع بدون فوئد: تتميز البنوك الإسلامية بعدم التعامل بالفائدة اخذا وعطاءا عكس البنوك التقليدية التي يقوم عملها اساسا على الفائدة، ومن أهم هذه الودائع نجد

- ودائع تحت الطلب
- الودائع الإستثمارية
- الودائع الإدخارية

ثانياً: تأدية الخدمات البنكية الإسلامية بصفة عامة:كإصدار خطابات الضمان والكفالات،وإصدار الإعتمادات المستندية ، وإجراء حوالات بأنواعها وبيع العملات الأجنبية وتقديم القروض الحسنة وغيرها.[1]

[1]- فؤاد توفيق ياسين، أحمد عبد الله درويش، **المحاسبة المصرفية في البنوك التجارية والاسلامية**، دار البزوري العلمية لنشر والتوزيع،2013، ص18.

المبحث الثاني: مواصفات وأليات عمل البنوك الإسلامية

تتمتع البنوك الإسلامية بمواصفات وخصوصيات تميزها عن البنوك التقليدية بالإضافة إلى إعتمادها على أليات عمل نابعة من الشريعة الإسلامية وبالتالي فالبنوك الإسلامية تتمتع بانضباط أكثر لتقيدها بضوابط الشريعة الإسلامية.

المطلب الأول: مواصفات البنوك الإسلامية والعوامل المساعدة على إنتشارها

تتصف البنوك الإسلامية بمواصفات تميزها عن البنوك التقليدية كعدم التعامل بالفائدة، وخلو المعاملات البنكية من المقامرة وغيرها من المواصفات، كما أن هناك مجموعة من العوامل التي ساعدت في إنتشار البنوك الإسلامية

أولاً: مواصفات البنوك الإسلامية [1]

- "عدم تلبس المعاملات المصرفية بالجهالة والغرر والنجش
- خضوع المعاملات المصرفية لعنصر المخاطرة.
- خلو المعاملات المصرفية من شروط الاذعان والالزام بما لايلزم.
- خلو المعاملات المصرفية من عنصر المقامرة.
- وجود رقابة شرعية مقومة ومصححة لما يحدث من معاملات مصرفية لاتتماشى وأحكام الشريعة الإسلامية.
- خضوع المعاملات المصرفية لقاعدة الغنم بالغرم، اذ لو تعاقد شخص مع اخر في معاملة ما دون ان يتحمل اية خسارة وان يكون له الربح فقط، فيكون ذلك العقد باطلا لانه يخالف حكم الاسلام ومنطق العدالة.
- قيام البنك الإسلامي بعملية تطهير الأموال المودعة لديه سنويا، وذلك باخراج الزكاة الواجبة شرعا متى بلغ المال النصاب، وحال عليه الحول.

[1]- نصر سلمان، **أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وديل البنوك الاسلامية**، نص مداخلة موجه لملتقى دولي، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الاسلامية، قسنطينة،2013، ص4.

- الإلتزام التام والكامل بقاعدة الحلال والحرام عند قيامها باعمالها ونشاطاتها، إذ لا تمول إنتاج الكروم إذا كان هذا الإنتاج موجها لإستخدام الخمور، فلا يجوز تمويله لتلبسه بالحرام لأن ما يؤدي إلى الحرام هو حرام".

ثانياً: العوامل المساعدة على إنتشار البنوك الإسلامية

هناك مجموعة من العوامل ساهمت في إنتشار وتوسع رقعة عمل البنوك الإسلامية عبر أنحاء العالم حيث أنها إمتازت بالأتي:[1]

- للبنوك الإسلامية كفاءة عالية في إدارة الأزمات المالية وقد أثبتت التجارب والأزمات هذا حيث تكون البنوك الإسلامية أقل تضرراً في الأزمات المالية والإقتصادية مقارنة بالبنوك التقليدية وهذا يرجع لفلسفة عمل البنوك الإسلامية التي تقوم على التشارك في الربح والخسارة مع عملائها، حيث في حالة وقوع أزمة مالية لا يتحمل البنك الإسلامي وحده الخسارة، وهذا مايجعلها اقل تضررا من الأزمات.
- تتمتع البنوك الإسلامية بمرونة كبيرة في إدارة المخاطر، وهذا راجع إلى العلاقة التي تربط البنوك الإسلامية مع عملائها التي تقوم على أساس المشاركة في الأرباح والخسائر وهذا العلاقة التي تربط البنوك التقليدية مع عملائها التي تقوم على الإقراض والإقتراض أي علاقة مدين بدائن.
- وجود جاليات إسلامية كبيرة في جميع أنحاءالعالم وارتفاع عدد المسلمين إلى أكثر من 1.3مليار مسلم من إجمالي سكان العالم.
- ساعدت الأزمات المالية الأخيرة على إنتشار البنوك الإسلامية وهذا راجع للنتائج الايجابية التي حققتها البنوك الإسلامية في عز الأزمة المالية والإقتصادية في حين كانت البنوك التقليدية تنهار بشكل جماعي.[2]

[1]- لخديمي عبد الحميد، بخيت حسان، **قراءة تاريخية في تطور العمل بالصيرفة الاسلامية في دول المغرب العربي**، الملتقى الاسلامي الواقع ورهانات المستقبل، المركز الجامعي بغرداية، أيام 23-24 فيفري 2011، ص8.

[2]- لخديمي عبد الحميد، بخيت حسان، **قراءة تاريخية في تطور العمل بالصيرفة الاسلامية في دول المغرب العربي**، مرجع سابق، ص8.

المطلب الثاني: مصادر الأموال في البنوك الإسلامية

تركز سياسة التوظيف في البنوك أساسا على الموارد المالية التي تكون بحوزتها، ونظراً لكون البنوك الإسلامية هي جزء من الجهاز المصرفي ككل، فهي معنية أيضا بالإهتمام بمواردها المالية، والتي تنقسم إلى قسمين وهما المصادر الداخلية للأموال، والمصادر الخارجية للأموال، وسنوضح كلا منها على النحو التالي:

أولاً: المصادر الداخلية للأموال

تعتمد البنوك الإسلامية على مصادرها المالية الداخلية المتمثلة في:

- **رأس المال المدفوع**[1]: يمثل قيمة المساهمات المالية والعينية التي يساهم بها الملاك في تأسيس البنك، وتكون تحت تصرف البنك، ويمكن توسيعه من خلال إصدار أسهم جديدة وطرحها للاكتتاب.
- **الاحتياطات**[2]: مبالغ تقتطع من الأرباح الصافية للسنة المالية السابقة ، ترصد لمواجهة أي خطر يحدق بالبنك للسنة المالية المقبلة وهذا للحفاظ على أموال المودعين والمساهمين،وتكون الإحتياطات قانونية يفرضها البنك المركزي أو إحتياطات إختيارية تكون بقرار من مجلس الإدارة للبنك لكن في حدود ونسب يحددها البنك المركزي.
- **المخصصات:** مبالغ تقتطع من أرباح السنة المالية السابقة التي حققها البنك لغرض إستهلاك أو تجديد أو مواجهة تدني القيمة الإقتصادية لأصول البنك.
- **الأرباح المحتجزة:**هي جزء من الأرباح غير الموزعة على المساهمين خلال فترة مالية سابقة ، حيث يتم ترحيلها إلى حقوق المساهمين تحت بند الأرباح المحتجزة ويقوم البنك بهذه العملية بغرض الحصول على عائد استثماري اكبر مما كان سيحققه المساهمون في حالة توزيع هذه الأرباح.[3]

ثانياً: المصادر الخارجية للأموال:تتمثل المصادر المالية الخارجية في الأموال التي يتم إيداعها من طرف الأفراد والمؤسسات لأغراض مختلفة وتتمثل هاته المصادر في:

[1] محمود حسن سوان، **أساسيات العمل المصرفي**، دار وائل لنشر، عمان، 2001، ص117.

[2] محمود حسن سوان، **أساسيات العمل المصرفي**، مرجع سابق، ص117.

[3]- محمد بوجلال، **البنوك الاسلامية**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990، ص54.

أولاً: الودائع تحت الطلب[1]: وتسمى أيضا بالودائع الجارية، وهي مبلغ مالية يودعها الأفراد لدى البنوك الإسلامية وللمودعين الحق بسحبهم ودائعهم متى شاءو ودون إخطار مسبق سواء نقداً أو عن طريق شيك، أو عن طريق أوامر تحويلات مصرفية لعملاء أخرين، وتتقاضى البنوك عمولة نظير ضمانها لهاته الودائع، وتغطي هذه الودائع جزء كبير من الموارد المالية للبنوك، حيث تقوم البنوك باستثمار جزء منها وتخصيص الجزء الاخر لمواجهة طلبات السحب اليومية.

ثانياً:الودائع الإستثمارية[2]: هي ودائع يوضعها الأفراد والمؤسسات بقصد مشاركة البنك الإسلامية في عملياته الإستثمارية والتمويل فهي بمثابة عقد مضاربة بين البنك والعميل حيث البنك هو المضارب والمودع هو رب المال وفي أخر المشروع أو الإستثمار يتم اقتسام الأرباح والخسائر بحسب نسبة مشاركة العميل في الإستثمار.

ثالثاً:الودائع الإدخارية: تقوم البنوك الإسلامية بفتح حسابات التوفير لجذب المدخرين الصغار للتعامل معها،وتعتبر الودائع الإدخارية بمثابة ودائع تحت الطلب، أي أنه لا يعطى عليها أرباح، ويحق لصاحبها السحب منها متى شاء، غير أن المودع لا يمنح دفتر شيكات للسحب، وإنما يعطى دفتر توفير يقيد فيه الإيداع والسحب، وتنقسم إلى حساب الإدخار مع التفويض بالإستثمار وصاحبها يحصل على أرباح لأنه يعتبر مشارك مع البنك في إستثمارته، وحساب إدخار دون التفويض بالإستثمار وصاحبها لا يحصل على أرباح.[3]

المطلب الثالث: أساليب التمويل في البنوك الإسلامية

تطرح البنوك الإسلامية عدة صيغ إستثمارية تتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية، منها ماهو قائم على المشاركة في عائد الإستثمار كالمضاربة والمشاركة والمزارعة ومنها ما هو قائم على المديونية كالمرابحة والسلم وغيرها.

أولاً: صيغ التمويل القائمة على المشاركة في عائد الإستثمار

[1]- محمد علي سميران،**وجهة نظر حول المصارف الاسلامية**، مؤتمر دولي للمصارف الاسلامية، جامعة أل البيت، الأردن ،5-6 أفريل 2011، ص03.

[2]- محمد علي سميران،**وجهة نظر حول المصارف الاسلامية**، مرجع سابق، ص03.

[3]- عبد اللطيف طيبي، **تطبيقات المتمايزة لتقنيات التمويل والإستثمار في العمل المصرفي الاسلامي من منظور العائد والمخاطرة**، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009، ص65.

تتمثل صيغ التمويل القائمة على المشاركة في عائد الإستثمار في:

أولاً:المضاربة

المضاربة لغة[1]: "المقارضة بمعنى المضاربة، وهي الضرب،والسعي في الأرض،تقول: قارضه قرضا دفع إليه مالا ليتجر فيه، ويكون الربح بينهما على ما شرطا".

المضاربة إصطلاحاً[2]: هي عقد يربط بين طرفين أو أكثر، الطرف الأول يسمى صاحب المال، والطرف الثاني يسمى صاحب العمل (المضارب) حيث يتفق صاحب المال مع صاحب العمل على استثمار أمواله في مشاريع لا تتعارض مع الشريعة الإسلامية ، حيث أن لصاحب المال الحق في اختيار أن ستستخدم أمواله وللمضارب الحق بالموافقة أو المعارضة على أن يتشارك الأرباح في نهاية المشروع بعد خصم كل التكاليف المتعلقة بالمشروع على حسب الاتفاق المبرم في العقد وفي حالة الخسارة يخسر صاحب المال رأس المال، ويخسر المضارب الجهد والوقت(خسارة معنوية)، في حالة كانت الخسارة غير مقصودة أما إذا كانت ناتجة عن إهمال أو تقصير فالمضارب هنا مطالب بإرجاع رأس المال لصاحب المال، وبالنسبة للبنوك الإسلامية تكون مضاربة في حالة إيداع الأفراد والمؤسسات أموالهم بغرض الإستثمار، وتكون في نفس الوقت صاحبة المال في حالة إعطاء الأموال لأشخاص يرغبون في إنشاء مشاريع، وتطرح البنوك الإسلامية صيغة المضاربة بغرض تمويل القطاعات الإستثمارية الإنتاجية.

ثانياً: المشاركة

المشاركة لغة[3]: "تعني الإختلاط أي خلط المالين بحيث لا يتميز عن بعضهما البعض، وقد تعني أيضاً عقد الشركة لأنه سبب الخلط".

المشاركة إصطلاحاً[4]:هي إشتراك طرفين أو أكثر سواء كانوا أفراد طبعيين أو معنويين في المال أو العمل على القيام بمشروع ما لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية، وفي نهاية المشروع يتشاركا في الربح والخسارة كل

---

[1]- نصر سلمان، **أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وديل البنوك الاسلامية**، مرجع سابق، ص7.

[2] [2]- مطهري كمال، **دراسة مقارنة بين البنوك الاسلامية والبنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجيستير في الاقتصاد. تخصص مالية دولية جامعة وهران، الجزائر، السنة الجامعية 2011-2012، ص126.

[3]- نصر سلمان، **أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وديل البنوك الاسلامية**، مرجع سابق، ص8.

[4]- مطهري كمال، **دراسة مقارنة بين البنوك الاسلامية والبنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مرجع سابق، ص124.

بحسب النسبة المقدمة، وتطرح البنوك الإسلامية صيغة المشاركة بغرض تمويل المشاريع الإستثمارية الإنتاجية.

ثالثاً: المزراعة

المزراعة لغة[1]:"الزرع واحد الزروع، وهو طرح البذر، كما يطلق على الإنبات والنماء".

المزارعة إصطلاحاً[2]:هي عقد بين طرفين أحدهما صاحب الأرض، والأخر صاحب العمل (المزراع) على أن يقوم صاحب الأرض بتأجير ارض معلومة لصاحب العمل ليزرعها زرعا معلوما لا يخالف الشريعة الإسلامية، ويتفق الطرفان في العقد على مدة إستغلال الأرض وعلى الأرباح، وتقوم البنوك الإسلامية بطرح هاته الصيغ بغرض تمويل القطاع الفلاحي.

رابعاً: المساقاة

المساقاة لغة[3]:"السقي: الحظ من الشرب، والساقية هي القناة الصغيرة، التي تسقى بواسطة الارض".

المساقاة إصطلاحاً[4]:" وهي أن يستأجر مالك غرس أو زرع شخصا لإصلاح غرسه أو زرعه أو تنقيته من الأعشاب أو سقيه بأجرة معلومة بجزء مما تنتجه الأرض وهي عقد صحيح وملزم ولا يفسخ إلا برضاء الطرفين أو لإهمال أو تفريط أو جناية من العامل أو لعدم الوفاء من قبل المالك بما شرط للعامل من أجرة".

ثانياً: صيغ التمويل القائمة على أساس المديونية

أولاً: المرابحة

المرابحة لغة[5]:" اربحه على سلعته إعطاه ربحاً، وباع الشيء مرابحة ففي هذا البيع يجني البائع نماء وزيادة لماله".

---

[1]- نصر سلمان، **أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وديل البنوك الاسلامية**، مرجع سابق، ص10.

[2]– حسن محمد اسماعيل البيلي، **صيغ تمويل التنمية في الاسلام**، تحرير فخري حسين عزي عقدت الندوة في الخرطوم في السودان ، خلال فترة 18–20 يناير 1993، ص43.

[3] نصر سلمان، **أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وديل البنوك الاسلامية**، مرجع سابق، ص11.

[4]– حسن محمد اسماعيل البيلي، **صيغ تمويل التنمية في الاسلام**، مرجع سابق، ص43.

[5]- نصر سلمان، **أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وديل البنوك الاسلامية**، مرجع سابق، ص9.

المرابحة إصطلاحاً[1]: المرابحة هي أن يقوم البنك شراء سلعة أومعدات لاتتعارض مع الشريعة الإسلامية بطلب من العميل حيث يتفق الطرفان في العقد على نسبة الربح تضاف إلى تكلفة الشراء نظير قيام البنك بهذه الخدمة.

ثانياً:السلم

السلم لغة[2]:" يعني التقديم والتسليم ويسمى أيضا السلف.

السلم إصطلاحاً[3]:يعرف الفقهاء عقد السلم بأنه عقد اجل بعاجل حيث الأجل هنا هي السلعة ويجب أن تكون معلومة الكيل والوزن والمواصفات والأجل وان تكون حلالاً، والعاجل هو ثمن السلعة التي ستقدم أجلاً للزبون ورغم أن هذا النوع من البيوع فيه غرر إلا أن الشارع الحكيم رخص للمسلمين التعامل بهذا النوع من البيوع لما فيه من رفع الغبن على الناس وتيسير حوائجهم.

ثالثاً:الإستصناع

الإستصناع لغة[4]:"إستصنع الشئ أي دعا إلى صنعه".

إصطلاحاً[5]:هو عقد يربط بين البنك وعميله حيث يطلب العميل من البنك بصناعة منتوج معين، والبنك بدوره بدوره يتكفل بكل مصاريف التصنيع ويقوم البنك ببيع المنتج إلى العميل ويكون البيع أجلاً أو عاجلاً.

رابعاً: التمويل التأجيري

التمويل التأجيري لغة[6]:الإجارة مأخوذة من الأجر، وهو الجزاء والثواب على العمل،كما تطلق الإجارة على الكراء".

إصطلاحاً[7]:"تمليك منفعة معلومة زمناً معلوماً بعوض معلوم".

---

[1]- مطهري كمال، **دراسة مقارنة بين البنوك الاسلامية والبنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مرجع سابق، ص129.

[2]- نصر سلمان، **أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وديل البنوك الاسلامية**، مرجع سابق، ص8.

[3]- مطهري كمال، **دراسة مقارنة بين البنوك الاسلامية والبنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مرجع سابق، ص132.

[4]- نصر سلمان، **أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وديل البنوك الاسلامية**، مرجع سابق، ص11.

[5]- مطهري كمال، **دراسة مقارنة بين البنوك الاسلامية والبنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مرجع سابق، ص136.

[6]- نصر سلمان، **أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وديل البنوك الاسلامية**، مرجع سابق، ص12

[7]- مطهري كمال، **دراسة مقارنة بين البنوك الاسلامية والبنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مرجع سابق، ص134.

خامسا:القرض الحسن[1]

هو عقد بين طرفين أحدهما مقرض عادة يكون البنك وأخر مقترض الذي يستفاد من مبلغ القرض ولا يترتب على القرض اية فوائد أو عوائد لان الغرض من القرض هو إجتماعي إنساني، على أن يلتزم المقترض برد المبلغ برد المبلغ في الأجل والوقت المتفق عليه، ويكون عادة حجم القروض الحسنة محدود حيث توجه لفئة محدودة لأن هاته القروض لاتترتب عنها أرباح للبنك.

[1]- مطهري كمال، **دراسة مقارنة بين البنوك الاسلامية والبنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مرجع سابق، ص122.

المبحث الثالث: علاقة البنك الإسلامية مع متعامليه

بما أن البنوك الإسلامية هي جزء من المنظومة البنكية في إي بلد فهذا يحتم عليها التعامل مع متعامليها والتعامل مع البنك المركزي التابعة له بالإضافة إلى علاقتها مع البنوك التقليدية رغم اختلاف مبادئ العمل لكل منهما.

المطلب الأول: أوجه التشابه والاختلاف بين البنوك الإسلامية والتقليدية

رغم إختلاف خصوصية كل من البنوك الربوية والبنوك التقليدية إلا أن هناك عدة تقاطعات وأوجه تشابه بينهما بالإضافة إلى أن هناك أوجه إختلاف تميز عمل كل واحد عن الأخر

أولاً: أوجه التشابه:[1]

- يعتبر كلاهما مؤسسة مالية مصرفية تقوم بجمع الموارد المالية وتوظيفها في مجالات معينة تختلف على حسب طبيعة كل بنك.
- كل من البنك الإسلامي والتقليدي يخضع للرقابة المالية سواء كانت داخلية أو خارجية إضافة إلى تقييدهما بالتعليمات والقوانين والضوابط المنظمة لعمل هذه البنوك.
- كلأهما يمارس نفس الخدمات المصرفية التي لا تتضمن الفائدة أو تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية مثل الحسابات الجارية الدائنة، تحصيل الشيكات، التحويلات النقدية واستبدال العملات وغيرها من الخدمات التي تتفق مع التعاليم الإسلامية.
- تتماثل البنوك الإسلامية أيضا مع البنوك التقليدية في أن كلأهما لا يقدم مقابل لأصحاب الحسابات الجارية لأنها تسحب عند الطلب.

[1]- محمد عثمان شوبير، المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الاسلامية، ط6، دار النفائس، عمان الأردن، 2007 ص365.

ثانياً:أوجه الاختلاف [1]: هناك العديد من الاختلافات التي تجعل البنوك الإسلامية متميزة عن البنوك التقليدية حيث يمكن ذكر أهمها من خلال ما يلي:

- إن أول اختلاف بين هذين النوعين يتمثل في التعامل بالربا، فالبنوك الإسلامية ترفض تماما كافة الأعمال التي تكون لها صلة بالفائدة،لأنه ربا محرم لا يجوز التعامل به على عكس الأخرى التي تشكل الفائدة القاعدة الأساسية لتحقيق أرباحها.
- تراعي البنوك الإسلامية نوعية الأنشطة التي تقوم بتمويلها وذلك فيما إذا كانت تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية أم لا،وهذا ما لا نجده في التقليدية منها والتي لاتهمها نوعية المشاريع بقدر مايهمها إسترجاع القرض وحصولها على الفائدة فالبنوك الإسلامية لاتستثمر في إنتاج الخمور مثلاً وهذا عكس البنوك الربوية.
- إن العلاقة بين العميل والبنك الإسلامي إنما هي علاقة تحكمها مبادئ الشراكة، أي المشاركة في الربح والخسارة عكس العلاقة التي تربط البنك التقليدي بعملائه التي تعتبر علاقة مديونية.

المطلب الثاني: علاقة البنوك الإسلامية بالبنك المركزي والبنوك التقليدية

رغم تواجد البنوك الإسلامية في بيئة لاتتماشى ومبادئ عملها القائمة على الشريعة إلا أنها وجدت نفسها مجبرة على التعامل مع البنوك المركزية التابعة لها بما أن البنوك المركزية هي التي تضع السياسة النقدية للبلد التي تنشط فيه هاته البنوك الإسلامية بالإضافة إلى علاقة البنوك الإسلامية مع نظيرتها التقليدية رغم إختلاف مبادئ وفلسفة عمل كل منهما.

أولاً:علاقة البنك الإسلامي مع البنك المركزي

العلاقة التي تربط البنوك الإسلامية مع البنك المركزي التابعة له تكون وفق الحالات التالية: [2]

- **الحالة الأولى:**أن يكون البنك المركزي كل تعاملاته تابعة ووفق الشريعة الإسلامية بمعناه أن يكون البنك المركزي خاضعة لقوانين ونصوص شرعية وليست وضعية، وهنا العلاقة التي تربط البنك المركزي مع البنوك الإسلامية تكون علاقة تكاملية بمعنى لا توجد عوائق في تعاملاتهما، كما هو معمول به في باكستان، والسودان، وإيران.

[1]- فليح حسن خلف، **البنوك الاسلامية**، علم الكتب الحديث للنشر والتوزيع ، الأردن، 2006، ص ص106-107.

[2] محمد عثمان شوبير، **المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الاسلامي**، مرجع سابق، ص372

- **الحالة الثانية:** لا تكون كل تعاملات البنك المركزي وفق نصوص شرعية ، ولكن أخذت خصوصية عمل البنوك الإسلامية بعين الاعتبار حيث شرعت قوانين خاصة تتوافق مع مع خصوصية وطبيعة العمل المصرفي الإسلامي، تمكنها من تحقيق أهدافها،وهنا على البنوك التعامل بحذر مخافة الوقوع في محاذير حرمتها الشريعة، ومن بين الدول التي تبنت هذا النوع نجد تركيا والإمارات وغيرها.
- **الحالة الثالثة:** أن تكون كل تعاملات البنوك المركزية تعاملات تقليدية ربوية ، وهنا تكون علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية مقتصرة على التقيد بتعليماته بإيداع العملات الأجنبية وسحبها، وإيداع نسبة من الودائع لدى البنك المركزي كحماية وضمان لأموال المودعين لديه دون اخذ فوائد عنها لان مبادئ البنوك الإسلامية ترفض التعامل بالربا أخذاً وعطاءاً بالإضافة إلى قيام البنك المركزي بعملية تفتيش للتأكد من سلامة المعلومات المالية التي صرح بها البنك الإسلامي.

ثانياً: علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك التجارية[1]

" لقد ثار جدل كبير بين علمائنا المعاصرين حول مسالة تعامل البنوك الإسلامية مع البنوك التجارية إلى قائل بحرمة هذا التعامل مطلقا حتى لا تشجع على الحصول على سيولة تستخدمها في الربا المحرم شرعا،وإلى قائل بجواز التعامل معها في المعاملات البنكية الخالية من الربا أخذاً بمبدأ الضرورة تقدر بقدرها، ولكون التعامل معها مما تعم به البلوى،ولكون المسلمين كانوا يتعاملون مع المشركين، واليهود فيما لاربا فيه حتى أن رسول الله مات ودرعه مرهونة عند يهودي،وعليه فيضيق نطاقه ويقصر على التعاملات المشروعة،وبناء على هذا القول الأخير تكون علاقة البنك الإسلامي مع غيره من البنوك التجارية علاقة داان بمدين خالية من الربا، ويمكن أن تكون علاقة مشاركة وفق الضوابط الشرعية للشركة المتعلقة برأس المال واقتسام الأرباح حسب الاتفاق، وتحمل الخسارة بحسب نسبة المال المشارك به".

المطلب الثالث: الصعوبات والتحديات التي تواجه البنوك الإسلامية

تواجه البنوك الإسلامية عدة صعوبات خلال ممارسة أنشطتها وهذه الصعوبات والعراقيل تشكل تحدي بالنسبة للبنوك الإسلامية من أجل الاستمرارية والنمو وتحقيق الأهداف الإقتصادية و الإجتماعية التي يرمي إليها.

أولاً: الصعوبات التي تواجه البنوك الإسلامية

[1]- نصر سلمان، **أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وديل البنوك الاسلامية**، مرجع سابق، ص14

تواجه البنوك الإسلامية عدة صعوبات وقفت حاجزا أمام تطور الخدمات المصرفية والمالية في أداء هذه البنوك لرسالتها ومن أهم هذه المشاكل نذكر ما يلي:[1]

- عدم مراعاة في تمويل العميل الجدوى الإقتصادية للمشروع وما إذا كان التمويل يسبب تضخم أم لا، حيث افرغ العمل المصرفي الإسلامي من مضامينه الحيوية وأهدافه الإستراتيجية والتي تتجاوز مسالة الربا إلى المساهمة الفاعلة في تنمية المجتمعات الإسلامية وزيادة إنتاجيتها .
- من خصائص العمل المصرفي الإسلامي هو قيامه على قاعدة منهجية هي قاعدة: (الغنم بالغرم) غير أن عدم التركيز عليها من الناحية النظرية وإغفالها بالكامل في معظم عمليات البنوك الإسلامية والتوسع في استخدام الصيغ مضمونة رأس المال والعائد، جعل الأفراد في حيرة،الأمر الذي فتح المجال لتبرير وتحليل الفوائد المصرفية.
- إلزام البنوك الإسلامية من جانب السلطات المصرفية في بعض الدول عمليات قد لا تتفق مع أسس عملها، مثل إلزامها الاحتفاظ بنسبة من ودائعها في البنوك المركزية يتم دفع فائدة عنها، وهو مالا يتفق مع منهج هذه البنوك.
- ضعف البنوك الإسلامية في المجال الإعلامي وعدم قدرتها على القيام بحملات توعية واسعة لإطلاع الجمهور على طبيعة العمل المصرفي الإسلامي وإقناعهم بجدوى التعامل بالبدائل التي تطرحها هذه البنوك من الناحية الإقتصادية والشرعية نظراً لوجود قصور من جانب الدعاة في مجال نشر الوعي المصرفي ،وهذا الأمر ولد مفاهيم خاطئة حول البنوك الإسلامية وأنجر عنه صعوبات في تسويق الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية، وساعد على تعزيز النظرة التقليدية لدى كثير من العملاء ونقص إيمانهم بعدم مشروعية الفائدة المصرفية وعدم تقبلهم للبديل الإسلامي.
- تفرد النظام الرأسمالي الغربي المالي والتشريعي وهيمنته على الدول الإسلامية وعدم تقبل بعض الجهات الرقابية والبنوك المركزية المسيطرة عليها النظام الغربي لجدوى المصرفية الإسلامية، حيث لم تبدي كثير من هذه الجهات الرغبة بالتعرف على طبيعة المصرفية الإسلامية المختلفة عن النظام التقليدي وتطوير نظام رقابي يلائم طبيعة البنوك الإسلامية .

[1]– Dr Jamaluddin Attia.www.kantakji.com/media/3632/b015.htm/ ، 2017/03/01 ، 10:39ص.

- اختلاف الفتاوى والاجتهادات الشرعية والتي عكست الاختلاف في التطبيق وأدت إلى تنوع نماذج وعقود التمويل، يضاف إلى ذلك ضعف التنسيق بين الهيئات الشرعية في البنوك الإسلامية وتوحيد المرجعية الشرعية في كل بلد،وبالتالي الحاجة إلى هيئة رقابة شرعية مستقلة ، ويضاف إلى ذلك غياب المعيارية وعد وجود أسس عمل مصرفية موحدة لجميع البنوك والمؤسسات المصرفية الإسلامية، حيث مازالت هناك مفاهيم غامضة حول بعض المعاملات المالية الإسلامية من حيث كونها حلالاً أم حراماً، نظراً لعدم وجود رأي شرعي موحد بشأنها من قبل علماء الدين.

ثانياً: التحديات التي تواجه البنوك الإسلامية

تواجه البنوك الإسلامية عدة تحديات نوجزها في مايلي: [1]

- تحديات متعلقة بالجانب البشري حيث تواجه البنوك الإسلامية متعلقة بعدم كفاءة الموارد البشرية في العمليات البنكية الإسلامية لان معظم العمال لهم خبرة في البنوك الربوية فقط فتأطير وتدريب وتكوين الموارد البشرية يعتبر تحدي للبنوك الإسلامية.
- تواجه البنوك الإسلامية اليوم ما يسمى بالمعضلة الرباعية ، وتتمثل هذه المعضلة ما مدى قدرة البنوك الإسلامية بين التوفيق في السيولة والربحية، والأمان، والتوافق مع الشريعة الإسلامية، وهذه المعضلة أصبحت هي التحدي الأكبر الذي يواجه المؤسسات المصرفية الإسلامية.
- وجود تحديات تواجه البنوك الإسلامية من الناحية التشغيلية حيث أن البنوك المركزية تلزم البنوك التقليدية والإسلامية على حد سواء على الاحتفاظ بجزء من ودائعها كاحتياط قانوني يشكل تحدي كبير لان هذه النسبة تعتبر تجميد لأموال كان من المفروض أن تستثمر وتدر أرباحا وهذا ما يؤثر بشكل سلبي على ربحية البنك.
- من أهم التحديات التي ستواجه البنوك الإسلامية هو مزاحمة البنوك التقليدية لها بفتح نوافذ للعمل المصرفي الإسلامي.
- عدم أخذ خصوصية عمل البنوك الإسلامية بعين الاعتبار بالنسبة للبنوك المركزية ، إذ أن معظم القوانين والأنظمة المتعلقة بالعمل المصرفي جاءت لتتناسب أعمال البنوك التقليدية بالدرجة الأولى

[1] www.isegs.com/forum/showthread.php?t=1033، 2017/03/01، 11:00ص.

بالإضافة إلى خضوع المؤسسات المالية الإسلامية لمعايير وضوابط لا تتفق مع طبيعة عملها على المستوى الدولي.

- الالتزام بالقواعد والمعايير المصرفية العالمية،التي تدعو البنوك إلى مزيد من الشفافية .
- وجود مشاكل محاسبية نتيجة الاختلافات بين محاسبة البنوك الإسلامية ومحاسبة البنوك التقليدية.[1]

[1] www.isegs.com/forum/showthread.php?t=1033 ،2017/03/01 11:00ص.

خلاصة:

نستخلص مما سبق أن نشأة البنوك الإسلامية ليست وليدة اليوم، كما أن للبنوك الإسلامية عدة خصائص ومميزات تميزها عن البنوك التقليدية، كما أن تركيبة الميزانية ورأس المال في البنوك الإسلامية تختلف عن البنوك التقليدية، كما أن للبنوك الإسلامية عدة صيغ إستثمارية كالمرابحة والمضاربة والمشاركة والمزارعة والمساقاة، كما أن مصادر الأموال في البنوك الإسلامية تنقسم إلى مصادر داخلية متأتية من الأرباح المجمدة والاحتياطات، ولها رصيد مالي متأتي من مصادر خارجية كإيداعات المدخرين، كما نستخلص أن للبنوك الإسلامية فلسفة عمل قائمة على مبادئ الشريعة الإسلامية التي ترفض التعامل بالفائدة أخذاً وعطاءاً.

كما نستنتج أنه توجد عدة تقاطعات وتشابهات بين البنوك الإسلامية ونظيرتها التقليدية كما توجد اختلافات لعل من أهمها رفض البنوك الإسلامية التعامل بالربا أخذا وعطاء، كما أنه توجد على مستوى البنوك الإسلامية هيئة رقابية تتميز بالاستقلالية تشرف على مدى إلتزام البنوك الإسلامية بالعمل وفق الضوابط الشرعية .

الفصل الثاني:

ادارة خطر السيولة في

البنوك الاسلامية

تمهيد:

تلعب البنوك الإسلامية دور كبير في التنمية الإقتصادية والإجتماعية من خلال قيامها بالوساطة المالية بين أصحاب العجز المالي وأصحاب الفائض المالي هذا الأمر يحتم على البنك توفير السيولة وإداراتها بشكل فعال لمواجهة الإلتزامات والطلبات في أجالها وبالمبالغ المطلوبة، لكي يستطيع البنك المنافسة تحقيق الأهداف التي يرجوها، كما أن البنوك الإسلامية تواجه خطر السيولة الذي قد يؤدي إلى إفلاس البنك في حالة لم تتحكم البنوك الإسلامية في إدارتها ، وسنتناول في هذا الفصل المباحث التالية:

- **المبحث الأول: ماهية السيولة في المصارف الإسلامي؛**
- **المبحث الثاني: إدارة السيولة في البنوك الإسلامية؛**
- **المبحث الثالث : إدارة خطر السيولة في البنوك الإسلامية.**

المبحث الأول: ماهية السيولة في المصارف الإسلامية

تحظى السيولة بأهمية بالغة في البنوك بصفة عامة وفي البنوك الإسلامية بصفة خاصة حيث يقوم إستقرارها وإستمرارها عليها فكلما كانت البنوك الإسلامية متحكمة في السيولة زاد هذا الأمر من ثقة المودعين بما فيهم من أفراد ومؤسسات.

المطلب الأول: مفهوم السيولة

تعددت تعاريف السيولة في البنوك كلاً من منظوره وهذا التعدد في التعاريف ما هو إلا نتيجة الأهمية التي تحظى بها السيولة في وسط المنظومة البنكية كما أنها تحظى بأهمية بالغة في البنوك الإسلامية في ظل الخصوصية التي تميز عمل البنوك الإسلامية القائمة وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

أولاً: تعريف السيولة

للسيولة عدة تعاريف من وجهات مختلفة ومتعددة نذكر منها:[1]

- لقد عرف صندوق النقد الدولي السيولة بأنها " المدى الذي يمكن فيه للأصول المالية أن تباع عند إشعار قصير بالقيمة السوقية أو قريب منها ".
- وعرفت المفوضية الأوربية للشؤون الإقتصادية والمالية السيولة بأنها " مصطلح يستخدم في علم المال والإقتصاد لوصف سهولة الحصول على النقود.

فإذا كان يتوفر لإقتصاد ما سيولة، فان الأفراد والشركات يمكنهم الحصول على الأموال التي يحتاجونها وبالأسعار التي يريدون وذلك لأغراض الإستثمار والإستهلاك مما يؤدي إلى رفع النشاط الإقتصادي ".

- وعرف برفيز السيولة بأنها " مصطلح يشير إلى القدرة على المتاجرة بأوراق مالية بسرعة وبأسعار معقولة على ضوء العرض والطلب من خلال عمق واتساع ومرونة السوق على أن يتم تنفيذ ذلك بأقل تكلفة ممكنة'.

[1] [1] أكرم لال الدين، سعيد بوهراوة، **إدارة السيولة في المصارف الاسلامية**، الدورة العشرون لمجمع الفقهي الاسلامي، مكة، السعودية، 25-29 ديسمبر، 2010، ص4.

- تعرف السيولة المصرفية بأنها مدى مقدرة البنك على الإيفاء بالتزاماته في أجالها المحددة ، ودون تحمل خسائر كبيرة تنتج عن تسييل أصوله إلى سيولة نقدية ، بالإضافة إلى تمويل الزيادة في جانب الموجودات من خلال التوسع في الإستثمارات ومنح القروض، وينظر للسيولة من ثلاثة أبعاد:

الوقت: وهي المدة التي يتم فيها تحويل الموجودات المتواجدة لدى البنوك إلى نقد.

المخاطرة: تعني احتمال تدني القيمة السوقية للموجود التي يريد البنك تحويله إلى نقد.

التكلفة: تتمثل في جميع المصاريف التي تنتج عن عملية تسييل الموجودات إلى نقد.[1]

ومن التعاريف السابقة نستخلص تعريف للسيولة وهي: السيولة هي القدرة على توفر النقد على مستوى البنك ، أو القدرة على تسييل الأصول بأقل من تكلفتها وهذا بغرض مواجهة الإلتزامات المالية للبنك في مواعيدها بغرض الحفاظ على ثقة المودعين.

ثانياً: أهمية السيولة في البنوك الإسلامية

تحتل السيولة لدى البنوك بشقيها التقليدية والإسلامية أهمية بالغة وتشكل أولوية لدى الإدارة المالية للبنوك، لكن تزداد هذه الأهمية بالنسبة للبنوك الإسلامية وهذا راجع إلى جملة من الأسباب هي:[2]

- ضرورة الإلتزام والتقيد وفق أحكام وضوابط الشريعة الإسلامية التي تدعو إلى محاربة تكديس الأموال بأي شكل من الأشكال حيث حرمت الإكتناز، وهذا بغرض إستثمار الأموال وضخها لتحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية.
- يمارس البنك الإسلامي إستثمارته بشتى أنواعها بعيدا عن الفائدة التي تتعامل بها البنوك التقليدية الأمر الذي يوجب على البنوك الإسلامية الاحتفاظ بمعدلات عالية من السيولة النقدية مقارنة مع نظيرتها التقليدية وهذا يؤثر على على الربحية بالنسبة للبنك.
- تلتزم البنوك الإسلامية في إستثماراتها بطرح صيغ تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية وبعيدة كل البعد عن الفائدة أخذاً أوعطاءاً.

[1]- نضال رؤوف أحمد، **دراسة تحليلية لمخاطر السيولة باستخدام كشف التدفق النقدي مع بيان أثرها على كفاية رأس المال في القطاع المصرفي**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 36، بغداد، العراق، 2013، ص303.

[2]- حسين حسين شحاتة، **ادارة السيولة في المصارف الاسلامية المعايير والاسلامية**، دورة العشرون لمجمع الفقه الاسلامي،مكة المكرمة،السعودية، 25- 29 /12 /2010، ص10.

- يجب أن تحافظ البنوك الإسلامية على سمعتها من خلال توازنها النقدي خاصة في الأجل القصير فوجود عجز على مستوى البنك الإسلامي ينذر بفقدان ثقة مما يحتم على المودعين على سحب ودائعهم خوفا من إفلاس البنك،وفي حالة وجود فائض ،هذا الأمر كذلك يزرع التشاؤم لأنه في إعتقاد المودعين أن البنك غير قادر على إستثمار أموالهم.
- توظف البنوك الإسلامية أموالها في مشاريع اقتصادية حقيقة بعيدة عن المضاربات والمعاملات غير الشرعية، بأجال مختلفة هذا الأمر يستوجب تخطيطا للسيولة لتجنب أزمة في السيولة.
- لا تتوفر للبنوك الإسلامية حلولا مثل نظيرتها التقليدية سواء في حالة إنخفاض السيولة أو في حالة فائض للسيولة حيث لتوجد ملإذا لسد عجزها أو صرف فائضها من السيولة عكس البنوك التقليدية.

المطلب الثاني:مكونات السيولة وأهدافها

تنقسم السيولة إلى إلى عدة مكونات حسب درجة تسييل السيولة إلى نقد حيث تقسم إلى سيولة نقدية وسيولة شبه نقدية، كما ان السيولة تحقق مجموعة من الأهداف تحمي البنك من الإفلاس ومن خطر عدم السداد الأمر الذي يزعزع ثقة المودعين في البنك.

أولاً:مكونات السيولة

تنقسم السيولة في البنوك إلى:[1]

" ا/**السيولة النقدية:** وهي النقدية الجاهزة تحت تصرف المصرف وتشمل:

- النقدية بالعملة الوطنية والأجنبية الموجودة عند المصرف.
- الودائع لدى المصارف الأخرى ولدى المصرف المركزي.
- شيكات تحت التحصيل.

ب/السيولة شبه النقدية: وهي الأصول التي يمكن تصفيتها أو بيعها أو رهنها ومنها الأسهم بأنواعها والصكوك بأنواعها وتتصف هذه الأدوات بقصر أجال استحقاقها وإمكانية التصرف السريع فيها سواء بالبيع أو الرهن".

[1]- أحمد سعد الرباطي، صبرين المبروك الحداد، **ادارة السيولة، في المصارف الاسلامية الأسس والنظريات**، مداخلة في المؤتمر الدولي الثاني للمالية الصرفية الاسلامية، 28- 30 جويلية 2015 ص10.

ثانياً: أهداف السيولة

تهدف إدارة السيولة في المصارف الإسلامية إلى الأتي: [1]

- " المحافظة على استمرار المصرف في أداء وظيفته على أحسن وجه، وإبعاد مخاطر العسر المالي عنه.
- التأكد من مقدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته وتحصيل الذمم والتمويلات والإستثمارات في تاريخ استحقاقها.
- حماية الأصول من عملية البيع الاضطراري عند الحاجة ، وعدم تعريض المصرف لمخاطرة كبيرة على المدى الطويل.
- تقوية ثقة المودعين وبالتالي إستمرارهم في الإيداع من خلال الإدارة الجيدة لموجوداتهم (تسييل الأوراق المالية وبيع الأصول دون تحمل خسائر غير عادية) .
- توريق أصول بغرض إصدار صكوك، لتحقيق عوائد مجزية للمستثمرين وتغطية جزء في الموازنة.
- تجنيب المصرف اللجوء الاضطراري للاقتراض بشروط مجحفة أو غير متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية".

المطلب الثالث: مؤشرات نسب السيولة

تعتمد البنوك الإسلامية على نسب ومؤشرات لقياس السيولة وبالتالي معرفة درجة الخطر التي قد تسببه مما يفرض على البنوك إتخاذ إجراءات تصحيحية لمواجهة هذا الخطر.

أولاً: مؤشرات نسب السيولة

تعتمد البنوك الإسلامية على مؤشرات تقيس بها نسب السيولة ، وتقاس نسب السيولة في البنوك الإسلامية بنسب التوظيف للأموال المودعة على إجمالي الودائع المتوفرة لدى البنك، أي بمعنى استخدام البنك للودائع المتوفرة لديه لتلبية احتياجات العملاء وتغطية الطلب ، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على كفاءة البنك، ويفضل أن تقاس السيولة بنسبة الأصول السائلة وشبه السائلة إلى إجمالي الودائع، وتعتمد البنوك الإسلامية على مجموعة من النسب تمكنها من قياس نسب السيولة من أهمها:

[1]- أكرم لال الدين، سعيد بوهراوة، **إدارة السيولة في المصارف الاسلامية**، مرجع سابق، ص ص 7-8.

- **نسبة الإحتياطي النقدي القانوني:**

وهو ذلك الإحتياطي الذي تحتفظ به البنوك الإسلامية لدى البنك المركزي،عادة يشكل نسبة معينة من إجمالي الودائع لدى البنك الإسلامي، هذه النسبة تحدد بموجب قانون وبشكل إلزامي من قبل السلطات النقدية ممثلة في البنك المركزي، وتحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة الإحتياطي النقدي القانوني} = \frac{\text{أرصدة نقدية مودعة لدى البنك المركزي}}{\text{قيمة إجمالي الودائع+إلتزامات أخرى}} \times 100$$

حيث أن الإلتزامات الأخرى تتمثل في الشيكات، الحوالات والإعتمادات مستحقة الدفع، وبشكل عام الأرصدة النقدية المستحقة للبنوك الأخرى.[1]

- **نسبة الرصيد النقدي:**

إن الرصيد النقدي لدى البنوك الإسلامية يتأثر بعمليات السحب و الإيداع لدى البنوك ذاتها،والمهم في الأمر هو معرفة نسبة الرصيد النقدي لا قيمته، على اعتبار أن هذه النسبة تمثل المعيار الذي يمكننا من معرفة سيولة البنك، ويمكن حسابها بالعلاقة التالية:

$$\text{الرصيد النقدي} = \frac{\text{رصيد مودع لدى البنك المركزي+نقدية جاهزة لدى البنك}}{\text{قيمة إجمالي الودائع + إلتزامات أخرى}} \times 100$$

[1] عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، **الإدارة الاستراتيجية في البنوك الاسلامية لتنمية**، مصر،2004، ص 145- 146

- **نسبة السيولة العامة:**تعني هذه النسبة مدى قدرة البنك على سداد التزاماته المستحقة بشكل عام،وذلك بالاعتماد على أصوله السائلة والشديدة السيولة، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{رصيد مودع لدى البنك المركزي+نقدية جاهزة في البنك+أصول شديدة السيولة}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100$$

وتقيس هذه النسبة مدى قدرة البنك على تخطيط التدفق النقدي بما يمكنه من مواجهة السحوبات المفاجئة، وكذلك قياس مدى كفاءة البنك في إجراء توازن بين الربحية والسيولة،فمن المعروف أن النسب العالية من السيولة تكون في العادة على حساب الربحية،وتضم كل من الأوراق المالية والتجارية قصيرة الأجل.[1]

[1]– عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، **الإدارة الاستراتيجية في البنوك الاسلامية لتنمية**، 2004، ص ص147-148

المبحث الثاني:إدارة السيولة في البنوك الإسلامية

لكي تستطيع البنوك الإسلامية البقاء في جو مليئ بالمنافسة عليها أن تعمل على إدارة سيولتها بشكل فعال دون أن تتحمل نتيجة هاته العمليات تكاليف غير مقبولة وتستعمل البنوك الإسلامية أدوات وتقنيات لإداراتها لكي تحقق توازن نقدي على الأقل في المدى القصير، إلا أن خصوصية وفلسفة عمل البنوك الإسلامية لم تعطها مجالات مفتوحة كالتي تمتلكها البنوك التقليدية التي تفرق بين الحلال والحرام.

المطلب الأول:مفهوم إدارة السيولة في البنوك الإسلامية

تواجه البنوك الإسلامية تحديات تتمثل في مواجهة الإلتزامات اليومية للمودعين دون تحمل وتكبد خسائر غير عادية كما أنها تنتهج سياسات لإدارة سيولتها للحفاظ على ثقة المودعين والمساهمين وبالتالي تحقيق استقرار مالي ونقدي للبنك.

أولاً:تعريف إدارة السيولة في البنوك الإسلامية

توجد عدة تعاريف لإدارة السيولة نذكر منها:

تعريف01: إدارة السيولة في البنوك[1]: يمكن تعريف السيولة في البنوك بأنها مدى قدرة البنك على التوفيق والتنسيق بين الحصول على السيولة بأفضل سعر ممكن، وفي أقل وقت ممكن، وإستثمار هاته الأموال المحصلة في إستثمارات ومشاريع مجدية.

تعريف02: إدارة السيولة[2]: لقد أصدر البنك الماليزي المركزيBNM معياراً حدد فيه مفهوم إدارة السيولة في البنوك الإسلامية وبين أن إدارة السيولة تعني"احتفاظ البنك بتدفقات نقدية كافية لمواجهة سحوبات كبيرة بشكل فجائي أو غير معتاد".

من خلال التعريفين السابقين نستخلص التعريف التالي:تعني إدارة السيولة مدى قدرة البنك على خلق توازن في السيولة بحيث يقوم بمواجهة التزاماته

[1]– أكرم لال الدين، سعيد بوهراوة، **إدارة السيولة في المصارف الاسلامية**، مرجع سابق، ص5.

[2]- أكرم لال الدين، سعيد بوهراوة، **إدارة السيولة في المصارف الاسلامية**، مرجع سابق، ص5.

المالية لعملائه والعمل على تفادي فائض سيولة يعطل البنوك على الاستثمار.

ثانياً: سياسة إدارة السيولة في المصارف الإسلامية

تلتزم البنوك الإسلامية بتوفير جزء من السيولة النقدية في شكل نقدي لمواجهة الإلتزامات المالية في مواعيدها وهذا وفق سياسة مسطرة من طرف الإدارة المالية للبنك لا تتعارض مع ألية وفلسفة عملها المقيدة وفق الضوابط والأحكام الشرعية، وتشمل هاته السياسة الأتي:[1]

- "إستراتيجية لإدارة السيولة تشمل رقابة فعالة من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا.
- وضع إطار وتطبيق إجراءات سليمة لقياس السيولة ومراقبتها.
- نظم وافية لمراقبة التعرض لمخاطر السيولة، وإعداد تقارير عنها على أساس دوري.
- قدرة تمويل كافية مع المراعاة بشكل خاص رغبة المساهمين وقدرتهم على تقديم رأسمال إضافي عند الضرورة.
- الحصول على سيولة من خلال بيع الموجودات الثابتة ومن خلال ترتيبات مثل البيع واعادة الاستئجار.
- إدارة ازمات السيولة" .

المطلب الثاني: تقنيات إدارة السيولة بالبنوك الإسلامية

تعتمد البنوك في إداراتها للسيولة على تقنيات تمكنها من إدارة السيولة بشكل فعال من اجل الحفاظ على سمعة المصرف وكسب ثقة المودعين والملاك. وتمتلك البنوك الإسلامية تقنيات لإدارة السيولة نذكر منها:[2]

- **الإستثمار من خلال المضاربة بين المصارف:**تعتبر هاته التقنية أو هاته الألية منفذا بالنسبة للبنوك الإسلامية التي تعاني عجز في السيولة ، حيث تسمح لها هذه الألية الحصول على إستثمارات من مؤسسات بنكية لها فائض في السيولة ويكون هذا الإستثمار على شكل صيغة مضاربة حيث يكون البنك الإسلامي الذي له عجز في السيولة هو المضارب مع اقتساما

[1]- حكيم براضية، **التصكيك ودوره في ادارة السيولة في البنوك الاسلامية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة الشلف، 2010-2011، ص40.

[2]- عبد الكريم قندوز ، حكيم براضية، **تقنيات واستراتجيات ادارة السيولة بالمؤسسات المالية الاسلامية الفرص والتحديات**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد الثاني، ديسمبر، 2014، ص21.

الأرباح المحققة من هذا النشاط الإستثماري وهذا يكون حسب الاتفاق والتراضي بين الطرفين، وتتراوح مدة الإستثمار القائم على صيغة المضاربة بين يوم واحد إلى غاية سنة ، وفي نهاية مدة الإستثمار يرجع البنك المضارب رأس المال بالإضافة إلى الأرباح إلى البنك المستثمر صاحب فائض السيولة،نلاحظ أن هذه الألية تساعد البنك الإسلامي على مواجهة التزاماته المالية، كما تساعد على سد فجوة عجز السيولة .

- **قبول الودائع بين المصارف** :تتمثل هاته الألية في قدرة البنوك الإسلامية التي لها فائض في السيولة ولم تجد منفذ لإستثمارها بطرح هذا الفائض كوديعة على مستوى البنك المركزي الذي يتبع له البنك الإسلامي، ويعد أول من استحدث هاته الألية دولة ماليزيا متمثلة في بنك نيجارا حيث يتم قبول الودائع بين البنوك الإسلامية وبنك نيجارا وبدون مقابل إلا إذا قاما البنك من تلقاء نفسه بإعطاء مقابل حيث تندرج ضمن الهبات ولا تعتبر فائدة مقابل الإيداع، هذا الإجراء من شانه التحكم في فائض السيولة على المستوى القصير، هذا الأمر يساعد في التحكم في إدارة السيولة من خلال قبول الودائع لمدة ليلة واحدة، أو ودائع ذات فترة انتفاع ثابتة، من الملاحظ من هذه الألية أنها تضفي نوع من التعاون بين البنوك الإسلامية التي لها فائض سيولة غير مستثمر وبالتالي يشكل تكلفة إضافية على البنك، وبين البنوك التي تعاني من عجز في السيولة قد يعرضها إلى عدم الإلتزام برد الودائع في أجالها المستحقة.
- **الصكوك:**"تعتبر الصكوك من أفضل الأدوات التي يمكن للبنوك الإسلامية استخداماها في التعامل مع مشاكل السيولة ، خاصة لو تم تطوير سوق نشطة للصكوك".
- **عقود المبادلات**[1]**:**" من التقنيات التي تمكنت من تطويرها المؤسسات المالية الإسلامية للتحوط ضد مخاطر السيولة (مخاطر الصرف) القروض المتبادلة ، وهي ألية أشبه ما تكون بعقود المبادلات التقليدية ، ويمكن اعتبارها كأحد أنوع المشتقات المالية المتوافقة ومبادئ الشرعة الإسلامية، وهي ان تنشا مؤسسة مالية بالإتفاق مع أحد المصارف عقدي إقراض واقترض مستقلين في تاريخ نفسه، ولأجل إستحقاق واحد أي يتم من خلال هذه التقنية قياما مؤسسة مالية بالحصول على قروض من طرف مؤسسات مالية أخرى بالعملة المحلية أو بعملة البلد الذي تقوم المؤسسة الأولى بالتعامل في أصوله (في شكل مرابحات مثلا) وتمنح لمؤسسة ثانية ما يقابل ذلك من عملة محلية وبذلك تتمكن المؤسسة المالية الإسلامية من تحقيق أمرين هما :

[1] 1- عبد الكريم قندوز، حكيم براضية، **تقنيات واستراتجيات ادارة السيولة بالمؤسسات المالية الاسلامية الفرص والتحديات**، مرجع سابق، ص22.

-تنظيم تدفقاتها النقدية وتثبيت سعر الصرف لطول مدة القرض، ومع كل الميزات التي تحققها هذه التقنية، فان لها مجموعة من الأحكام الشرعية".

- **مبادلة الأصول:**تستعمل هاته الألية في مبادلة أصول بين طرف له أصل ذات عائد ثابت وطرف لديه أصل ذات عائد متغير حيث صاحب الأصل ذات العائد الثابت يرغب في الحصول على عوائد متغيرة نتيجة تغير الأخطار، بالإضافة إلى زيادة أرباحه لأن المخاطر قد زادت والعكس بالنسبة لصاحب أصل ذات عائد متغير، حيث يرغب صاحب الأصول ذات العوائد المتغيرة إلى تقليل مخاطر التقلبات في العائد.

المطلب الثالث: معوقات ومتطلبات إدارة السيولة في البنوك الإسلامية

تواجه البنوك الإسلامية عدة صعوبات ومعوقات في إدارة سيولتها لعل من أهمها معوقات من طرف البنك المركزي الذي لا يراعي خصوصية عمل هذه البنوك القائمة على مبادئ الشريعة الإسلامية ، كما أن هناك معوقات ناتجة عن نقص في الأسواق المالية والنقدية التي تعمل وفق الشريعة حيث تلقى البنوك الإسلامية صعوبات في إدارة سيولتها سواء في حالة الفائض أو في حالة العجز وهذا عكس البنوك التقليدية.

أولاً: معوقات إدارة السيولة في البنوك الإسلامية

تعترض البنوك الإسلامية مجموعة من العقبات والصعوبات والمعوقات في إداراتها للسيولة منها معوقات في تعاملها مع البنك المركزي ومعوقات فيما يتعلق بالأدوات المالية المتاحة والصيغ التمويلية بالإضافة إلى معوقات في تعاملاتها على مستوى الأسواق المالية، ومعوقات أخرى سنتناولهم بشئ من التفصيل.

01-معوقات في تعامل البنوك الإسلامية مع البنك المركزي:

من المعروف ان البنك المركزي هو من يتولى سن ووضع السياسة النقدية وتلتزم البنوك الإسلامية بتطبيقها حيث يسهر البنك المركزي على مدى إلتزام البنوك الإسلامية بالسياسة النقدية المتبناة من طرفه، وباعتبار البنوك الإسلامية جزء من المنظومة البنكية الخاضعة لرقابة البنك المركزي فإنها

تسري عليها نفس الضوابط وقواعد الرقابة التي تضبط أعمال البنوك التقليدية، وهذا رغم إختلاف طبيعة وفلسفة عمل البنوك الإسلامية، بالاضافة إلى إختلاف طبيعة العلاقة التي تربط بين البنك الإسلامي وعملائه القائمة على مبدأ الإستثمار الحقيقي والمشاركة في الأرباح والخسائر عكس العلاقة القائمة بين البنوك التقليدية وعملائها القائمة على المديونية والفائدة، ومن بين العراقيل التي تكبح نشاط البنوك الإسلامية في مجال إدارة السيولة والتي تفرضها علاقتها مع البنك المركزي بما أنه أبو البنوك مايلي:[1]

- لاتسمح القوانين للبنوك التجارية بما فيها البنوك الإسلامية بان تساهم في رؤوس أموال الشركات بما يزيد عن حقوق الملكية ، وهذا ما يحد ويعرقل من نشاطات البنوك الإسلامية القائمة على مبدأ الإستثمار حيث تشكل الإستثمارات جزء كبير من نشاطاتها.
- الرقابة على منح الائتمان وتحديد السقوف الائتمانية حيث يقوم البنك المركزي بهذا الإجراء والسياسة للتحكم في عرض النقود على المستوى الوطني بغرض كبح التوسع في منح الائتمان ولبقاء الكتلة النقدية على مستوى البنوك، لكن هذا الإجراء والسياسة لا تخدم نشاط البنك الإسلامي لأنها تهدف إلى الحد من قدرة البنك الإسلامي على التوسع في منح الائتمان الأمر الذي قد يعرض سيولة البنك إلى الخطر حيث يعرض هذا الإجراء البنك الإسلامي إلى عجز على مستوى السيولة حيث لا تستطيع مواجهة طلبات السحب المفاجئة ، وبما أن البنوك الإسلامية لا تقدم قروضا عكس البنوك التقليدية وإنما تقدم إستثمارات حقيقة للاقتصاد،وبالتالي فهي لا تشكل خطر على عرض النقود، وعليه يتوجب على البنوك المركزية أن تأخذ ذلك بعين الإعتبار عند تطبيق هاته السياسة.
- تفرض البنوك المركزية نسبة محددة من إجمالي الودائع تتمثل في نسبة الإحتياطي القانوني الإجباري لحماية أموال المودعين، وهذا دون التمييز بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية وهذه النسبة تحد من نشاطات البنك الإسلامي وبالتالي فهي ترى ضرورة اعفائها من هذه النسبة لأنها ليست ملزمة شرعا بردها لأصحابها في حالة تحقق خسارة إلا إذا كانت هاته الخسارة مقصودة أي ناتجة عن تقصير أوإهمال، بل هي تقوم بإستثمارها فلا تضمن البنوك الإسلامية الاحالة التقصير أو التعدي،فاحتجاز هاته النسبة على مستوى البنك المركزي يقلل من إستثمارات

[1]- رايس حدة، **دور البنك المركز في اعادة تجديد السيولة في البنوك الاسلامية**، ايتراك لطباعة والتوزيع، مصر، 2009، ص265.

البنك الإسلامية وبالتالي إنخفاض العوائد وهذا الأمر يحدث أزمة سيولة على مستوى البنك حيث يقوم العملاء بسحب ودائعهم بسبب إنخفاض أرباحهم.

- حرمان البنك الإسلامي من اللجوء إلى البنك المركزي كمقرض أو مسعف أخير في حالة حدوث عجز سيولة على مستوى البنك الإسلامي، لأن البنك يقوم بتقديم قروض مقابل فائدة في حالة ما كان البنك المركزي تعاملاته غير إسلامية وهذا ما يتنافى مع مبادئ عمل البنوك الإسلامية التي تحرم التعامل بالفائدة أخذاً و عطاءاً، وهذا ما يصعب من إدارة البنك الإسلامي للسيولة ، وهذا عكس البنوك التقليدية التي تستفيد من هذه الميزة

2- معوقات في الأدوات المالية المتاحة والصيغ التمويلية المستخدمة:

وتتمثل هذه المعوقات في ما يلي:[1]

- لا تستطيع البنوك الإسلامية إذا احتاجت إلى السيولة ان تقوم ببيع الديون رغم أنها تشكل جزء كبير من أصولها المالية لسبب وجود قيود شرعية ، عكس البنوك التقليدية التي تستفيد من هاته الميزة.
- تواجه البنوك الإسلامية معوقات في الحصول على مصادر أموال طويلة الأجل حيث تشكل معظم الودائع ودائع قصيرة وهذا ما يصعب من إدارة السيولة على مستوى البنك حيث لا يستطيع توظيف وإستثمار أمواله في إستثمارات طويلة الأجل مخافة مطالبة العملاء لودائعهم القصيرة الأجل.
- لا تتوفر للبنوك الإسلامية أدوات سيولة قصيرة الأجل تستمر فيها أموالها في حالة الفائض أو تستلف في حالة العجز.

03-معوقات في إطار البنوك الإسلامية مع الأسواق المالية:

ونذكر منها ما يلي:[2]

- محدودية الأسواق النقدية المتوافق عملها وفق أحكام الشريعة الإسلامية الذي حرم الاقتراض على أساس الفائدة تلجأ إليه البنوك الإسلامية في حالة وجود فائض في السيولة أو عجز زاد

[1]- رايس حدة، **دور البنك المركز في اعادة تجديد السيولة في البنوك الاسلامية**، مرجع سابق، ص265.

[2]- عبد الله الروضي، **معوقات الاستثمار وادارة السيولة في البنوك الاسلامية المحلية**، مؤتمر المصارف الاسلامية اليمنية- واقع وتحديات المستقبل- ، صنعاء، اليمن، 20-21 مارس، 2010، ص6

من خطر إدارة السيولة لدى البنك الإسلامي وقيد من خيار إدارة البنوك الإسلامية للسيولة بشكل فعال، وهذا عكس البنوك التقليدية التي تتوفر على سوق نقدي نشط بين البنوك

- محدودية السوق الثانوية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية حيث بمقدورها أن تشكل حلا للبنوك الإسلامية في حالة فائض السيولة أو العجز، والشريعة الإسلامية تفرض قيود وضوابط شرعية على تداول الأدوات المالية المستخدمة في الأسواق الثانوية حيث يجب أن تستند إلى أصول حقيقية وهذا عكس البنوك التقليدية التي لا تشترط هذا وان توفرت هذه الشروط تبقى البنوك الإسلامية تعاني من نقص ومحدودية المشاركين في السوق الأمر الذي يؤثر على كفاءة السوق.

4-معوقات أخرى:

وهي كالتالي:[1]

- نقص خبرة عمال البنوك الإسلامية في الإطار مع إدارة السيولة وإخطارها.
- قلة الإستثمارات على المستوى المحلي لتوظيف السيولة الفائضة للبنوك الإسلامية .
- توجه البنوك الإسلامية إلى المستوى الدولى لتوظيف الفائض من الإستثمار يشكل عدة أخطار على البنك الإسلامي مثل خطر حدوث أزمة عالمية أو خطر تدهور سعر الصرف.

ثانياً: متطلبات الإدارة الفعالة للسيولة في البنوك الإسلامية

تتوفر للبنوك الإسلامية متطلبات في إدارة السيولة منها:[2]

أولاً:تخطيط التدفقات النقدية في البنك الإسلامي: على البنوك الإسلامية أن تعمل على تحليل التدفقات النقدية الداخلة والخارجة وتصنيفها حسب الحجم والأجال وتحقيق مبدأ المواءمة لكي يكون توازن في إدارة السيولة تحسبا لمواجهة الإلتزامات والاحتياجات التالية:

- الطلبات العادية والفجائية لأصحاب الودائع الادخارية وهذا الطلب لا يشكل خطر وخلل على مستوى إدارة السيولة للبنك لأن البنك الإسلامي لا يقوم بإستثمار هاته الأموال وإنما هي وديعة يدخرها البنك الإسلامي لزبونه مقابل عمولة يتلقاها البنك وللزبون الحق بسحب وديعته متى شاء ودون إخطار مسبق منه للبنك.

[1]- عبد الله الروضي، معوقات الاستثمار وادارة السيولة في البنوك الاسلامية المحلية، مرجع سابق، ص6

[2]- عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، **الإدارة الاستراتيجية في البنوك الاسلامية لتنمية**، مرجع سابق، ص144.

- الطلبات العادية والفجائية لأصحاب الودائع الأثار إذا تم اتفاق مسبق بين الطرفين على سحبها قبل موعد استحقاقها.
- المصروفات العادية للبنك المتعلقة بالأنشطة اليومية والتي لها علاقة مباشرة بنشاط البنك كالرواتب وخدمات الهاتف والأنترنت والكهرباء.
- الطلبات العادية والجارية لأصحاب الودائع الجارية وهذه الطلبات لا تشكل خطر بالنسبة لإدارة السيولة للبنك لأنها خارج الإطار الإستثماري للبنك.
- طلبات التمويل المختلفة المتمثلة في صيغ المرابحة والمشاركة والمضاربة.

ثانياً:تطبيق قاعدة تناسب الأجال كمدخل لإدارة السيولة: يقصد بها أنه على البنك أن يوافق بين أجال واستحقاق موارده مع احتياجاته ليتجنب خطر السيولة وتجنب خطر السحب المفاجئ الأمر الذي قد يؤدي إلى إفلاس البنك.وعليه يجب أن يتبني البنك إستراتيجية فعالة لتسيير موارده وفق الأجال والأحجام وفق الأتي:[1]

- يجب أن لاتوجه الودائع الجارية التي تحتل حصة الأسد من مجموع أصول البنوك الإسلامية إلى إستثمارات طويلة الأجل فقط بل عليها أن تخصص نسبة من إجمالي الودائع الموجهة للتمويلات الطويلة الأجل إلى تمويل في الأجل القصير كالتمويل وفق صيغة المرابحة، بالإضافة إلى تخصيص نسبة في شكل نقدي لمواجهة طلبات السحب المفاجئة غير العادية.
- يجب أن تخصص الودائع الجارية للأرصدة النقدية والتمويل قصير الأجل كصيغة المرابحة الأمر الذي يوسع ويزيد من الأرباح الإجمالية للبنك، خصوصا وان أصحاب الودائع الجارية لا يحصلون على أرباح.
- يجب على البنوك الإسلامية توزيع ودائع التوفير بين النقدية والإستثمارات قصيرة الأجل والإستثمارات طويلة الأجل.
- أموال الملكية تخصص للأصول الثابتة و للإستثمارات طويلة الأجل لأنها تتميز بطول فترة إسترجاعها.

[1]- رايس حدة، **دور البنك المركز في اعادة تجديد السيولة في البنوك الاسلامية**، مرجع سابق، ص271.

المبحث الثالث : إدارة خطر السيولة في البنوك الإسلامية

تواجه البنوك الإسلامية عدة مخاطر لعل من أهمها خطر السيولة وترجع أهميته إلى حجم الكوارث التي قد يسببها التي قد تنتهي بإفلاس البنك وتوقفه نهائيا عن ممارسة نشاطه فخطر السيولة يكون ناتج عن فائض في السيولة الأمر الذي ينذر بتشؤمات في أوساط المودعين بان ليس للبنك قدرة على إستثمار ودائعهم ويرون انه من الأفضل سحب ودائعهم لتحقيق عوائد مرتفعة ، وفي حالة النقص أو العجز على مستوى السيولة تواجه خطر مواجهة طلبات المودعين وخاصة أصحاب الودائع تحت الطلب الأمر الذي يحتم على البنك التنازل عن أصولها أو بيعها بأقل من قيمتها الدفترية.

المطلب الأول: مفهوم المخاطر البنكية

أولاً:تعريف الخطر(المخاطرة): " الخطر هو إحتمال تعرض مؤسسة (البنك) إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها و/أو تذبذبات العائد المتوقع على إستثمار معين، أو هي عدم التأكد من حتمية حصول العائد أو من حجمه أو من زمنه أو من انتظامه أو من جميع هذه الأمور مجتمعة". [1]

ثانياً:أنواع المخاطر البنكية:تتعرض البنوك التقليدية والإسلامية لمجموعة من المخاطر تتمثل في:[2]

01-المخاطر المالية: هي مخاطر تتعلق بميزانية البنك سواء جانب الموجودات(الأصول)،أو جانب المطلوبات(الخصوم) وتنجم عن المخاطر المالية المخاطر التالية:

- **مخاطر الائتمان:** ينتج خطر الائتمان في حالة تخلف العميل عن الدفع في الأجال المتفق عليه في العقد لسبب عجز مالي يعترضه، أو عدم رغبته في التسديد، الأمر الذي يشكل خطر على البنوك.
- **مخاطر السيولة:** ينتج خطر السيولة في حالة عجز البنك على الوفاء بإلتزاماته المالية في المواعيد المتفق عليها وكذلك في حالة عجزه عن تقديم قروض ، بسبب عدم توفر الأموال الكافية ، وايجاد صعوبة في تسييل الأصول إلى نقد دون تحمل خسائر غير عادية.

[1]- مجلس الخدمات المالية الاسلامية، المبادئ الارشادية لادارة مخاطر السيولة للمؤسسات (عدا مؤسسات التكافل وبرامج الاستثمار الجماعي الاسلامي)، مسودة مشروع 12، 2011/10/12، ص10

[2]- غسان سالم الطالب، **مخاطر السيولة النقدية في المصارف الاسلامية**، بحث مقدم لمؤتمر الدولي الثاني للمالية والمصرفية الاسلامية، عمان، الأردن، 29-30 جويلية، 2015، ص10

- **مخاطر السوق:**تتعرض البنوك لخطر السوق عند وجود خلل على مستوىالسوق ينجم عنه ارتفاع أو إنخفاض في اسعار الفائدة أو اسعار الصرف واسعار الاسهم الأمر الذي قد يزيد من التكاليف الإجمالية للبنك.
- **مخاطر رأس المال:**تتعرض البنوك لخطر رأس المال في حالة عدم كفاية رأس المال لتغطية الخسائر المحتملة الأمر الذي يجعل أموال المودعين ليست في مأمن الأمر الذي يفرض على المودعين سحب ودائعهم.

02- المخاطر التشغيلية: تتعرض البنوك للمخاطر التشغيلية عند ارتفاع وزيادة مصاريف التشغيل عما كان متوقع الأمر الذي يؤثر على صافي أرباح البنك من جهة وإنخفاض أرباح المساهمين من جهة أخرى، وتدخل ضمن المخاطر التشغيلية كل من:

- **خطر الإحتيال المالي:** تتعرض البنوك لخطر اختلاس الأموال من طرف موظفيها وبطرق وحيل يصعب اكتشافها الأمر الذي يسبب خسائر كبيرة للبنك.
- **خطر التزوير:**تتعرض البنوك لخطر التزوير عندما يقوم المودعين والعملاء على تزوير الشيكات والأوراق المالية مستغلين نقص إمكانيات البنك في المجال التكنولوجي لعدم توفرها على أجهزة تحقق وهذا الخطر يجعل البنك تتحمل خسائر كبيرة تؤثر على ربحيتها.
- **خطر الجرائم الالكترونية:** تعتبر من اكبر التحديات التي تواجه البنوك لما تشكله من تهديد وخطر على البنوك، بالإضافة إلى صعوبة معرفة منفذها.

03-مخاطر أخرى

- **مخاطر السمعة:**تتعرض البنوك لهذا النوع من المخاطر في حالة انتشار شائعات غير ايجابية على البنك الأمر الذي يزرع التشاؤم في نفوس المودعين مما يحتم عليهم سحب ودائعهم لعدم شعورهم بالثقة في البنك، هذا الأمر قد يؤدي إلى إفلاس البنك إذا تطور.
- **مخاطر فنية:** تتعرض البنوك إلى هذا النوع من المخاطر في حالة وجود قصور وضعف على مستوى المنظومة المعلوماتية للبنك، وغياب أدوات كافية لقياس المخاطر.
- **مخاطر سياسية:** تتعرض البنوك لهذا النوع من المخاطر عند صدور قرارات حكومية تؤثر بشكل عكسي على البنوك مثل قرار رفع معدلات الضرائب والرسوم.

المطلب الثاني: مفهوم مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية

يضم خطر السيولة خطران خطر فائض السيولة حيث يعجز البنك عن إستثمار الفائض الأمر الذي ينعكس بشكل عكسي على الأرباح، وخطر نقص السيولة حيث يعجز البنك على الإيفاء بإلتزاماته العادية في مواعيدها، ولتجنب هذان الخطران على البنوك أن تعمل على خلق توازن على مستوى السيولة

أولاً: تعريف خطر السيولة

مخاطر السيولة[1]:"إن مخاطر السيولة تعني الخسائر المحتملة لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية الناجمة عن عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها أو تمويل الزيادة في الموجودات عندما تستحق بدون تكبد تكاليف أو خسائر غير مقبولة.

ويمكن تقسيم مخاطر السيولة إلى فئتين رئيسيتين:التمويل ومخاطر سوق السيولة ، إن مخاطر تمويل السيولة هي المخاطر المتعلقة بعدم تمكن مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية من الوفاء بصورة كافية بالتدفقات النقدية المتوقعة وغير المتوقعة سواء الحالية أو المستقبلية والاحتياجات من الضمانات بدون التأثير في العمليات اليومية أو الوضع المالي، ومخاطر سوق السيولة هي المخاطر المتعلقة بعدم سهولة تمكن مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية من إحلال أو استبعاد أحد المراكز المالية المفتوحة بسهولة بسعر السوق نظراً لعدم كفاية عمق السوق أو بسبب خلل في السوق".[2]

ثانياً: أنواع مخاطر السيولة:تحتوي مخاطر السيولة على مستوى البنوك إلى عدة أنواع هي:[3]

01- "مخاطر السيولة التمويلية:تظهر مخاطر السيولة التمويلية عندما يكون المصرف غير قادر على مواجهة التدفقات النقدية المتوقعة وغير المتوقعة بكفاءة من غير أن يؤثر ذلك على العمليات اليومية التي ينفذه البنك أو على الوضع المالي للمصرف بشكل عاما .

---

[1]- بلعزوز بن علي، محمدي الطيب امحمد، **دليلك في الاقتصاد**، دار الخلدونية، 2008،ص71.

[2]- بلعزوز بن علي، محمدي الطيب امحمد، **دليلك في الاقتصاد**، مرجع سابق، ص71

3- امال بوشامة، **تسيير المخاطر البنكية دراسة حالة بنك التنمية المحلية وكالة ورقلة2010-2012**، مذكرة تخرج ضمن متطلبات شهادة الماستر اكاديمي، تخصص التقنيات الكمية في المالية، جامعة ورقة، الجزائر،موسم2014-2015،ص20-21.

02- مخاطر السيولة السوقية: أحياناً قد يكون من الصعب على المصرف أن يتصرف في بعض الأصول التي بحوزته سواء عن طريق البيع أو الرهن حسب أسعار السوق السائدة وذلك لصعوبة تسييلها , وإذا أضطر البنك في هذه الحالة فإنها قد ترتب خسائر لا يرغب البنك بتحملها .

03- مخاطر السيولة العرضية:تنشا عن عمليات السحب المفاجئ التي قد يتعرض لها المصرف من ودائع العملاء أو السحوبات المفاجئة من الحسابات التي تتمتع بتسهيلات ائتمانية والتي تمنح لبعض العملاء " .

الشكل رقم(2): يوضح أنواع مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية

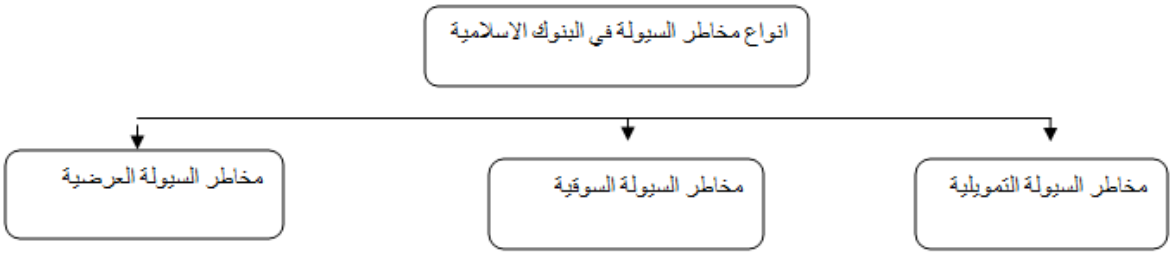

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على المعطيات السابقة

ثالثا:أسباب مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية:

تصطدم البنوك الإسلامية بعدة مخاطر للسيولة من شأنها الحد من نشاطها والتأثير على أرباحها وللتحكم وإدارة خطر السيولة بشكل فعال كان لزاماً على البنوك الإسلامية معرفة أسباب ومصادر مخاطرالسيولة لكي يسهل إداراتها والتخفيف من حدتها وتتمثل هاته الأسباب في أسباب خاصة وأسباب عامةهي كالاتي:

01-أسباب خاصة:هي أسباب متعلقة بالبنك منها:[1]

- **أسباب متعلقة بجانب الأصول:** تتعرض البنوك الإسلامية لخطر السيولة من جانب الأصول في حالة فشل البنوك الإسلامية تسييل بعض من أصولها وتحويلها إلى نقود بأقل سرعة ممكنة وبأعلى

[1]- http://www.arabfx.net/vb/52326.، 2017/02/28، 15:00.

سعر ممكن لمواجهة التدفقات النقدية الخارجة هذا الأمر يؤدي إلى بيع البنوك الإسلامية لأصولها بأقل من قيمتها الدفترية وهذا بشكل عاما يؤثر على الربحية وبشكل خاص على مداخيل المالكين.

- **أسباب متعلقة بجانب الإلتزامات:**تتعرض البنوك الإسلامية لعجز سيولة سببه ومصدره جانب الإلتزامات كسحب الودائع بشكل مفاجئ حيث يقدم عملاء البنك على سحب ودائعهم بشكل مفاجئ وجماعي ودون اخطار مسبق منهم بسبب انتشار شائعات حول الوضعية المالية للبنك الأمر الذي يضع البنوك الإسلامية في حالة عجز سيولة مما يحتم على البنوك الإسلامية الا قتراض من الغير أو بيع جزء من أصولها لمواجهة طلبات السحب.
- **أسباب خارج ميزانية البنك:** هناك أسباب خارج بنود الميزانية تتعرض البنوك الإسلامية لأزمة سيولة سحب أكثر مما هو مقدر من الحدود الائتمانية مما يحتم على البنك الاقتراض أو بيع جزء من أصوله.

02-أسباب عامة:تتمثل في:[1]

- **التقلبات الموسمية:** للتقلبات الإقتصادية علاقة بارتفاع أو إنخفاض خطر السيولة على مستوى البنوك الإسلامية، ففي حالة الرواج أو الأنتعاش تتبنى الدولة متمثلة في البنك المركزي سياسة توسعية في منح الإئتمان والقروض الأمر الذي يحدث إرتفاع على طلب السيولة الأمر الذي قد يسبب عجز للبنوك الإسلامية على مستوى السيولة والعكس في حالة تبني الدولة لسياسة إنكماشية حيث لاتوجد للبنوك الإسلامية حلول لتوظيف الفائض من سيولتها.
- **تخفيض غير مخطط في موارد الدولة:** عندما تعاني من عجز في مواردها المالية تنخفض إستثمارات ومشاريع الدولة الأمر الذي ينقص من طلب الأموال عن البنوك الإسلامية وبالتالي لاتوجد البنوك الإسلامية أين تستثمر أموالها.
- تعطل الأعمال
- تسهيلات مالية غير كافية
- زيادة تكاليف التشغيل

المطلب الثالث: الأثار المختلفة لمشكلة السيولة

[1]- http://www.arabfx.net/vb/52326.، 2017/02/28، 15:00

توجه البنوك الإسلامية مثل نظيرتها التقليدية خطرين للسيولة عندما يكون هناك فائض في السيولة وخطر إنخفاض السيولة وعليه يتوجب على البنوك الإسلامية العمل على إدارة سيولتها بفعالية لكي تحقق توازن على مستوى سيولتها،وتنتج عن خطر الفائض والعجز على مستوى السيولة أثار مختلفة يمكن ان تؤدي إلى إفلاس البنك منها:

أولاً:أثار إنخفاض السيولة النقدية في المصارف الإسلامية:[1] ينتج خطر إنخفاض السيولة عندما يكون الرصيد النقدي الفعلي الواجب الاحتفاظ على مستوى البنك غير قادر على مواجهة الطلبات والإلتزامات في مواعيدها، ويكون سبب هذا الإنخفاض هو إما زيادة في التدفقات النقدية، أو إنخفاض في التدفقات النقدية الداخلة ،أو إنخفاض في التدفقات النقدية الداخلة وارتفاع في التدفقات النقدية الخارجة في أنٍ واحدٍ، ويخلف هذا ما يلي:

- ضياع فرص إستثمارية كان من الممكن للبنك الإستثمار لوكان لديه رصيد نقدي.
- إنخفاض التدفقات النقدية الداخلة يحتم على البنك تجميد جزء من إستثمارته للإيفاء بإلتزاماته وهذا ما يؤثر على الربحية .
- يؤدي نقص السيولة بالبنك إلى تسييل أصوله بأقل من قيمتها الدفترية .
- نقص التدفقات النقدية الداخلة تحدث ضبابية على مستوى الإدارة بشان اتخاذ قرارات إستثمارية.
- الإساءة إلى سمعة البنك بأنه لا تتوفر لديه سيولة لمواجهة التزاماته هذه الشائعات كافية لإفلاس البنك.

ثانياً:أثار فائض السيولة النقدية في المصارف الإسلامية:

يقع البنك الإسلامي في خطر فائض سيولة عندما يكون الرصيد النقدي المرصد لإدارة السيولة لدى البنك الإسلامي أكبر من قيمة طلبات السحب ويعود سبب هذا الخطر اما لزيادة التدفقات النقدية الداخلة أو إنخفاض التدفقات النقدية الخارجة، أو زيادة التدفقات النقدية الداخلة وإنخفاض التدفقات النقدية الخارجة في نفس الوقت، وهذا الخطر يخلف أثار سلبية على مستوى البنك الإسلامي تتمثل في:[2]

- إنخفاض قيمة الأموال بفعل التضخم والزمن وهذا ما يزيد من التكاليف الكلية للبنك الإسلامي.

[1]- رايس حدة، **دور البنك المركز في اعادة تجديد السيولة في البنوك الاسلامية**، مرجع سابق، ص272.

[2]- رايس حدة، **دور البنك المركز في اعادة تجديد السيولة في البنوك الاسلامية**، مرجع سابق، ص273.

- تعطيل وحبس للأموال التي من المفروض إستثمارها
- مخالفة مبدأ من مبادئ البنك الإسلامي المستسقاة من الشريعة الإسلامية التى تمنع الاكتناز.
- الاساءة إلى سمعة المصرف من خلال طلق شائعات بأن لاتوجد للبنك مؤهلات وقدرات لإدارة وإستثمار أموال المودعين.
- تقييد الإستثمار لدى البنوك الإسلامية يؤثر بشكل عكسي على الربحية بشكل عاما وعلى أرباح المساهمين بشكل خاص.[1]

[1]- رايس حدة، **دور البنك المركز في اعادة تجديد السيولة في البنوك الاسلامية**، مرجع سابق، ص273.

خلاصة الفصل:

نستخلص من الفصل المعنون بإدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية أن السيولة تعني مدى مقدرة البنك على الوفاء بالتزاماته دون تحمل تحمل تكاليف غير عادية كما أنه ينظر للسيولة من ثلاثة أبعاد(التكلفة ، الوقت،المخاطرة) كما أن أهمية البنوك وجوهرها نابع من مساهمتها في التنمية الإقتصادية والإجتماعية كما أنها تولف بين الطابع التجاري والإستثماري وهذا عكس نظيرتها التقليدية، كما نستخلص بأنه تتكون السيولة من السيولة النقدية وشبه النقدية، كما نستخلص أن للسيولة مصدران داخلي ذاتي وخارجي عندما تعجز البنوك الإسلامية عن تلبية التزاماتها بمصادرها الداخلية ، كما أن البنوك الإسلامية تعتمد على نسب لقياس السيولة كنسبة الإحتياطي النقدي القانوني والسيولة العامة وغيرها.

ونستخلص أن إدارة السيولة في البنوك الإسلامية تعني احتفاظ البنك بتدفقات نقدية كافية لمواجهة التزاماته، كما أن البنوك الإسلامية تعتمد على استراتيجيات وتقنيات في إدارة السيولة من خلال إدارة الأصول والخصوم، كما نستنتج ان البنوك الإسلامية تواجهها معوقات أهمها تتمثل في البنك المركزي الذي يعاملها بنفس معاملته للبنوك التقليدية رغم إختلاف الخصائص لكل منهما.

واستخلصنا أن المقصود بمخاطر السيولة هو الخسائر المحتملة في حالة عدم إيفاء البنوك الإسلامية بالتزاماتها، وتنقسم مخاطر السيولة إلى مخاطر سيولة تمويلية ومخاطر سيولة سوقية ، كما أن لمخاطر السيولة مصادر وأسباب منها ما هو متعلق بالميزانية (جانب الأصول، جانب الخصوم)ومنها ما هو متعلق ببنود خارج الميزانية كالإعتماد المستندي.

الفصل الثالث:

دراسة تطبيقية لإدارة خطر السيولة في بنك بوبيان الكويتي

تمهيد:

تلقى مشكلة إدارة خطر السيولة لدى بنك بوبيان الكويتي أهمية بالغة أيمانا منه بأن البنك لكي يعمل بشكل مستقر ويكسب ثقة المودعين وذلك من خلال اعتماده على مؤشرات يقيس منها الخطر وبالتالي تخفيضه إلى أقصى قدر ممكن بالإضافة إلى إعتماده على جدول كشف التدفق النقدي حيث يدرس حركة دخول وخروج السيولة بشكل علمي منهجي. وسنناقش في هذا الفصل التطبيقي المباحث التالية:

- **المبحث الأول: مدخل لبنك بوبيان الكويتي**
- **المبحث الثاني: إدارة المخاطر في بنك بوبيان الكويتي**
- **المبحث الثالث: إدارة خطر السيولة في بنك بوبيان الكويتي**

المبحث الأول: مدخل لبنك بوبيان الكويتي

يعد تأسيس بنك بوبيان إضافة كبيرة لدولة الكويت بصفة خاصة وهذا نظير الأعمال الجليلة التي يقدمها من خلال مساهمته في الحياة الاقتصادية والإجتماعية ومدى التزامه بما جاءت به الشريعة الإسلامية حيث قام البنك بإطلاق عدة مشاريع إقتصادية حقيقية وذلك من خلال طرحه مجموعة من الصيغ التمويلية التي تتوافق مع مبادئ الشريعة بالإضافة إلى إسهاماته في الحياة الإجتماعية وسعيه لمحاربة الفقر والبطالة.

المطلب الأول: نشأة وتعريف بنك بوبيان الكويتي

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى بنذة تاريخية حول تأسيس البنك بالإضافة إلى إعطاء تعريف للبنك.

أولاً: نشأة بنك بوبيان

تأسس بنك بوبيان ش.م.ك.ع(البنك) كشركة مساهمة كويتية عامة بتاريخ 21 سبتمبر 2004 وفقا لقانون الشركات التجارية المعمول به في دولة الكويت وبموجب المرسوم الأميري رقم88 ووفقا لقواعد وقوانين بنك الكويت المركزي (القانون رقم 30 لسنة 2003)وقد بلغ رأس المال المدفوع عند الانشاء100مليون دينار كويتي.

في28 نوفمبر2004تم الترخيص للبنك من قبل بنك الكويت المركزي ليقوم البنك بشكل رئيسي بتقديم كافة الخدمات المصرفية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية السمحة، وطبقا لما تعتمده هيئة الرقابة الشرعية بالبنك.

وفي تاريخ 17مايو2015 تم تعديل عقد التأسيس للبنك بإضافة نشاط جديد وهو عرض أوراق مالية أوبيعها لصالح مصدرها أو حليفه أو الحصول على أوراق مالية من المصدر أو حليفه لغرض إعادة التسويق (إدارة الإصدار).[1]

تم إصدار قانون الشركات الجديد رقم1 لسنة 2016 في24 يناير 2016.وتم نشره في الجريدة الرسمية بتاريخ 1 فبراير2016 والذي تم بموجبه إلغاء قانون الشركات رقم 25 لسنة2012، والتعديلات اللاحقة له، وفقا للمادة رقم(5)،سوف يتم تفعيل القانون الجديد بأثر رجعي إعتباراً من 26نوفمبر2012،تم إصدار

[1] related:www.bankboubyan.com/ar/about ،2017/03/02 ،14:00

اللائحة التنفيذية الجديدة للقانون رقم1لسنة 2016في12 يوليو2016وتم نشرها في الجريدة الرسمية بتاريخ17يوليو2016والتي تم بموجبها الغاء اللائحة التنفيذية للقانون رقم 25لسنة2012.

ثانيا: تعريف البنك[1]

إن البنك (بنك بوبيان) هو إحدى الشركات التابعة لبنك الكويت الوطني ش.م.ك.ع(الشركة الام)، بلغ إجمالي عدد موظفي المجموعة 1278موظفا كما في 31ديسمبر 2016(1201موظفا كما في31 ديسمبر 2015)، عنوان البنك المسجل هو ص.ب.25507،الصفاة13116، دولة الكويت.

المطلب الثاني: الجانب اللوجيستي لبنك بوبيان الكويتي

سنتطرق في هذا المطلب إلى مجلس الإدارة في بنك بوبيان وتوضيح مهامه والصلاحيات التي يتمتع بها.

أولاً: مجلس الإدارة[2]

يترأس إدارة البنك مجلس إدارة مكون من تسعة أعضاء ينتخبهم المساهمون لتحقيق القيمة المستدامة للأطراف ذات المصالح ومنهم المودعون، العملاء، المساهمون،الموظفون،والمجتمع.

خلال الجمعية العمومية المنعقدة في مارس 2016 قام المساهمون بإعادة إنتخاب مجلس الإدارة، كما انضم عضو جديد لمجلس الإدارة في 1 يوليو2016.

يتمتع مجلس الإدارة بأوسع الصلاحيات ويتولى المسؤوليات العامة بتكليف من المساهمين لإدارة البنك، ويمارس مجلس الإدارة هذه الصلاحيات والمسؤوليات وفقاً لسياسات البنك ونظام عمل مجلس الإدارة، حيث يشمل نطاق عمل مجلس الإدارة بما في ذلك على سبيل المثال لاالحصر:

- وضع إستراتيجيات البنك وتحديد نزعة المخاطر لدى البنك.
- إعتماد الخطط الرأسمالية و التشغيلية التي تعرضها الإدارة لتحقيق الأهداف الإستراتيجية للبنك.
- ضمان التطبيق الفعال للموارد لتحقيق أهداف البنك.
- مراقبة أداء الإدارة التنفيذية.

ثانيا: صلاحيات مجلس الإدارة

مجلس الإدارة مسئول عن إدارة أعمال البنك، وللقيام بذلك، يمارس مجلس الإدارة صلاحياته الكاملة وفقا للقوانين والتعليمات السارية والنظام الأساسي وسياسات البنك، وبصفة خاصة يجوز لمجلس الإدارة الحصول

[1] related:www.bankboubyan.com/ar/about 2017/03/02، 14:00.

[2] التقرير السنوي لبنك بوبيان الكويتي،سنة2015،ص20.

على تمويل ورهن كل أو أي جزء من ممتلكات أو أصول البنك الحالية أو المستقبلية، ويجوز له ممارسة أي من الصلاحيات الموكلة إليه من قبل المساهمين في الجمعية العمومية.

من جهة أخرى يمكن لمجلس الإدارة تكليف أعضاء مجلس الإدارة، الإدارة التنفيذية و/أو بأي من السلطات أو الصلاحيات (بما في ذلك سلطة تفويض أخرين)، وقد قام المجلس بتفويض الإدارة التنفيذية بالأنشطة اليومية وإدارة البنك،وأحتفظ ببعض الصلاحيات من بينها:[1]

- إعتماد الأمور الاستراتيجية بما في ذلك خطط العمل ونزعة المخاطر وأهداف الأداء وسياسات متابعة ومراقبة العمليات.
- الصلاحيات أوالتفويض بصلاحيات إعتماد حدود مخاطر الائتمان ومخاطر السوق،عمليات الاستحواذ،البيع،الإستثمارات، المصروفات الرأسمالية أو بيع أو إنشاء الشركات الجديدة.
- تعيين فريق الإدارة التنفيذية .

المطلب الثالث: لجان بنك بوبيان

يتشكل بنك بوبيان من عدة لجان تصب في قالب واحد الاهو تحقيق الأهداف المسطرة من طرف البنك .

أولاً: لجان مجلس الإدارة[2]

قام مجلس الإدارة بتشكيل خمسة لجان رئيسية منبثقة عنه للمساعدة في القيام بواجباته وتم تفويض مهام لتلك اللجان، ويتماشى تشكيل تلك اللجان مع مبادئ الحوكمة السليمة وبما يتفق مع متطلبات الجهات الرقابية في2016، قام مجلس الإدارة بإعادة تشكيل اللجان مع الأخذ بالاعتبار التدوير بين الأعضاء حيث أمكن ذلك.

كل لجنة لها مهام وواجبات وصلاحيات محددة ضمن ميثاق عمل معتمد من قبل مجلس الإدارة، ويتعين على رئيس كل لجنة رفع تقارير دورية إلى مجلس الإدارة حول أداء أنشطة اللجنة التي يرأسها، باستثناء ترأسه لجنة الحوكمة ، لا يشارك رئيس مجلس الإدارة بأي لجنة منبثقة عن مجلس الإدارة.

[1]- التقرير السنوي لبنك بوبيان الكويتي،سنة2015،ص22.

[2]- التقرير السنوي لبنك بوبيان الكويتي،سنة2015،ص23.

الشكل رقم (3): يوضح تشكيل اللجان لمجلس الإدارة

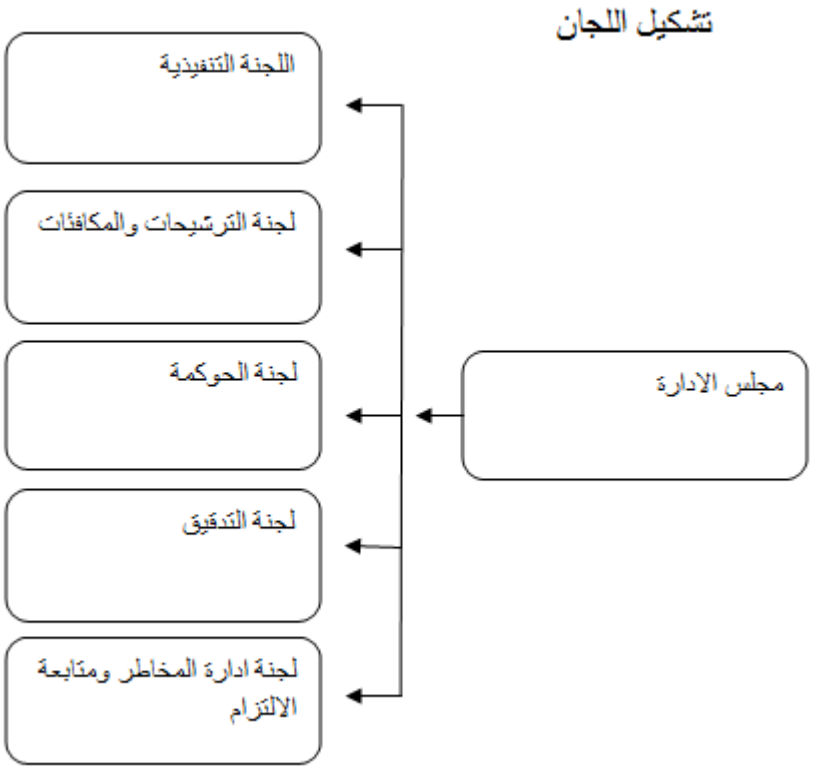

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على المعطيات السابقة

ثانيا: لجان الإدارة الرئيسية

تتكون من:[1]

- **لجنة الإدارة التنفيذية:** تتعامل اللجنة مع مختلف الامور الادارية غير تلك التي تتعامل معها لجان الإدارة الأخرى.
- **لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات:** تقوم اللجنة بمراجعة عناصر الموجودات والمطلوبات في البنك والسيولة ومخاطر السوق وأثرهم على البنك.
- **لجنة الائتمان:** تقوم اللجنة بمناقشة وإتخاذ القرارات ضمن حدود صلاحياتها بشأن العروض التمويلية التي تعرضها عليها مجموعات الأعمال في البنك.
- **لجنة الإستثمار:** تقوم اللجنة بمناقشة وإتخاذ القرار ضمن حدود صلاحياتها بشان العروض الإستثمارية التي تعرضها عليها مجموعات الأعمال المعنية في البنك.

[1]- التقرير السنوي لبنك بوبيان الكويتي،سنة2015،ص28

- **لجنة المخصصات:** تقوم لجنة المخصصات بمراجعة وتقييم الإستثمارات القائمة والمعاملات التمويلية لكل عميل للوقوف على أي مشكلات أوصعوبات تواجه المركز المالي للعميل والتي تتطلب تصنيف تلك الإستثمارات أو المعاملات التمويلية على انها غير منتظمة، ومن ثم تحديد المخصصات المطلوبة وفقا لتعليمات بنك الكويت المركزي والمعايير الدولية للتقارير المالية.

الشكل رقم(4): يوضح الشكل لجان الإدارة الرئيسية

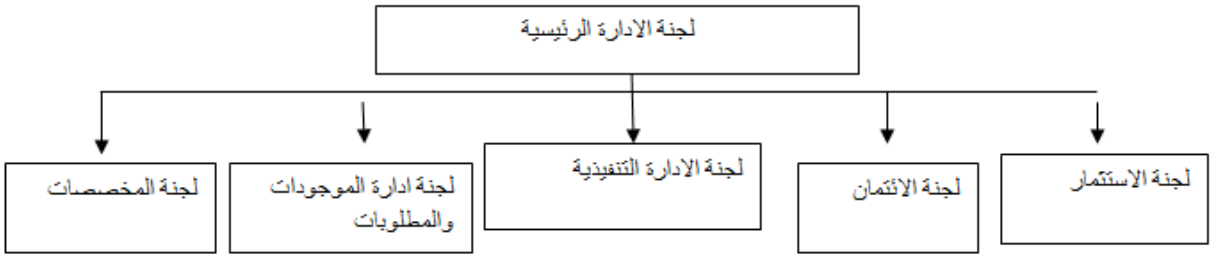

المصدر: التقرير السنوي لبنك بوبيان الكويتي،سنة2015،ص29

المبحث الثاني: إدارة المخاطر في بنك بوبيان الكويتي

يسعى بنك بوبيان لإدارة المخاطر التي تحيط به من اجل الحفاظ على مكانته وسمعته من خلال تشكيله لجان تسهر على إدارة المخاطر في البنك باستعمال تقنيات وأدوات تمكنها من اكتشاف الاخطار وقياسها والعمل على تجنبها أو تقليلها.

المطلب الأول: مدخل لإدارة المخاطر في بنك بوبيان الكويتي

سنتطرق في هذا المطلب إلى إدارة المخاطر في بنك بوبيان الكويتي بالإضافة إلى السمات الأساسية لإدارة المخاطر.

أولاً: إدارة المخاطر في بنك بوبيان[1]

تتطلب أنشطة أعمال البنك تحديد وقياس وتجميع إدارة المخاطر والتوزيع الفعال لرأس المال لتحقيق المعدل الامثل للعائدات على المخاطر،ويدير البنك المخاطر التي يتعرض لها بطريقة منظمة ومنهجية تتميز بالشفافية من خلال سياسة مخاطر تجعل إدارة المخاطر الشاملة جزءاً أساسيا من الهيكل التنظيمي،وأيضاً من خلال إجراءات قياس ومراقبة المخاطر، تستقل الإدارة المختصة بإدارة المخاطر بالبنك عن وحدات الأعمال،وترفع تقاريرها مباشرة إلى لجنة إدارة المخاطر والإلتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة كما تتبع أسلوبا شاملا وموضوعيا بما يساعد مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في إدارة مخاطر البنك.[2]

ثانيا: السمات الأساسية لسياسة البنك لإدارة المخاطر

وتتمثل هذه السمات في ما يلي:[3]

- يقدم مجلس الإدارة توجيهات ورؤى لإدارة المخاطر الشاملة.
- تم اقتراح قبول حد أدنى لنزعة المخاطر للبنك من قبل لجنة الإدارة التنفيذية ويتم إعتماده من قبل مجلس الإدارة.
- إدارة المخاطر هي إجراء أساسي داخلي بالبنك ويعتبر اختصاص رئيسي لكل موظفيه.
- يقوم البنك بإدارة مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية ومخاطر السيولة بطريقة تتسم بالتنسيق داخل المؤسسة.

[1] التقرير السنوي لبنك بوبيان الكويتي،سنة2015،ص32.

[2] - التقرير السنوي لبنك بوبيان الكويتي،سنة2015،ص32.

[3] - التقرير السنوي لبنك بوبيان الكويتي،سنة2015،ص41.

- ترفع إدارة التدقيق الداخلي بالبنك تقاريرها إلى لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة وتقدم تأكيداً مستقلاً على إلتزام وحدات الأعمال بسياسات وإجراءات المخاطر وكفاية وفاعلية إطار عمل إدارة المخاطر على مستوى البنك ككل.

تقوم الإدارة المختصة بإدارة المخاطر بمساعدة الإدارة التنفيذية في المراقبة والإدارة الفعالة للمخاطر الشاملة للبنك، وتتأكد أيضاً من:

- توافق الإستراتيجية العامة لأعمال البنك مع حدود المخاطر المقبولة للبنك.
- تطوير وتطبيق هياكل وأنظمة إدراة المخاطر المناسبة.
- مراقبة مخاطر وحدود المحفظة لدى النك.

المطلب الثاني: لجنة إدارة المخاطر في بنك بوبيان

سنتطرق في هذا المطلب إلى وظائف ومهام لجنة إدارة المخاطر التابعة لبنك بوبيان

لجنة إدارة المخاطر ومتابعة الالتزام:

تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء ولا يشارك أي من أعضاء اللجنة في اللجنة التنفيذية ، وطبقا لميثاق عمل لجنة إدارة المخاطر ومتابعة الإلتزام، تجتمع اللجنة أربع مرات على الأقل سنويا، وتشمل مهام اللجنة مايلي:

- تقييم مقاييس إدارة المخاطر في البنك ومقاييس نزعة المخاطر وإستراتيجية المخاطر والمقاييس الأخرى المتعلقة بها،واقتراح التوصيات على مجلس الإدارة .
- مراجعة ومناقشة تقارير وظيفة إدارة المخاطر بما في ذلك معدل كفاية رأس المال واختبارات الضغط وتقارير تقييم المخاطر.
- توفير الدعم إلى وظيفة إدارة المخاطر للتأكد من تحقيق نطاق العمل بفاعلية وكفاءة واستقلالية.
- إعتماد تعيين و/أو استقالة مدير عام المخاطر وتقييم أدائه السنوي.

-**أنشطة اللجنة خلال السنة:**خلال سنة 2016 إجتمعت اللجنة سبع مرات وتضمنت أنشطة اللجنة على سبيل الذكر لا الحصر:[1]

- التوصية لمجلس الإدارة بشان خطة إدارة رأس المال .
- اعتماد عدة سياسات مثل سياسة مخاطر الائتمان وسياسة تمويل الشركات.

[1]- التقرير السنوي لبنك بوبيان الكويتي،سنة2015،ص25.

- مراجعة تقارير معدل كفاية رأس المال وفحوصات الضغط.
- مناقشة تقارير مستوى المخاطر الربع سنوية.
- مناقشة تقارير مخاطر الموجودات.

المطلب الثالث: طبيعة أدوات رفع التقارير بالمخاطر

سنقوم في هذا المطلب إلى التطرق إلى أدوات وأليات رفع التقارير الخاصة بإدارة المخاطر التي تنبثق عن لجان إدارة المخاطر لدى بنك بوبيان.

إطار عمل إدارة المخاطر الشامل يتيح للبنك تحديد وتقييم والحد من ومراقبة المخاطر باستخدام مجموعة شاملة من الأدوات النوعية والكمية، بعض من هذه الأدوات متعارف عليه لعدد من فئات المخاطر، في حين ان البعض الاخر يتم اعداده خصيصا لسمات معينة من فئات محددة المخاطر ومن شانه أن يساعد على توفير المعلومات مثل:[1]

- مخاطر الائتمان في انشطة التمويل التجارية والاستهلاكية وإنكشافات الموجودات الأخرى مثل معدل التغطية بالضمانات واستخدام الحدود والتنبيهات ذات الصلة بالقروض متأخرة السداد وغيرها.
- حصر الانكشاف للخسائر بسبب الحركات الزائدة في أسعار أو معدلات السوق.
- حصر مدى تأثر القيمة السوقية لأحد المراكز أو المحافظ للتغيرات في معاملات السوق (المشار اليها عامة بتحليل الحساسية).

ويقوم البنك بصورة منتظمة، بتقييم كفاية وفعالية أدوات ومصفوفات رفع التقارير لديه في ضوء بيئة المخاطر المتغيرة.

[1]- التقرير السنوي لبنك بوبيان الكويتي،سنة2015،ص42.

المبحث الثالث: إدارة خطر السيولة في بنك بوبيان الكويتي

يعتمد بنك بوبيان على أدوات ومؤشرات ونسب يقيس من خلالها إدارة خطر السيولة بشكل فعال، لتجنب الوقوع في أزمة سيولة .

المطلب الأول: مخاطر وسياسة السيولة في بنك بوبيان

سنتطرق في هذا المطلب إلى تعريف خطر السيولة بالإضافة إلى سياسة السيولة التي ينتهجها البنك

أولاً: مخاطر السيولة في بنك بوبيان[1]

إن مخاطر السيولة هي المخاطر التي تكمن في عدم قدرة المجموعة على الوفاء بالتزاماتها المالية عند إستحقاقها للحد من هذه المخاطر، قامت الإدارة بتنويع مصادر التمويل وإدارة الأصول مع أخذ السيولة في الاعتبار ومراقبة السيولة بصورة يومية.

قامت المجموعة بتشكيل لجنة إدارة الأصول والمطلوبات لإدارة أصول ومطلوبات المجموعة بصورة إستراتيجية وشاملة وتعقد اللجنة إجتماعاتها بصورة دورية لتحديد ومراجعة السياسات لإدارة مخاطر السيولة ووضع حدود لتلك المخاطر.

ثانيا: سياسة السيولة وخطة التمويل الطارئة ببنك بوبيان[2]

يتم إدارة سيولة البنك استرشاداً بسياسة سيولة البنك التي تتم مراجعتها واعتمادها بشكل سنوي من قبل مجلس الإدارة ، ويقوم مستند سياسة السيولة بتحديد الأهداف الرئيسية والسياسات والإجراءات الخاصة بإدارة مخاطر السيولة،كما توضح سياسة السيولة الاجراءات الخاصة بتحديد وقياس ومراقبة معايير مخاطر السيولة في ضوء الحدود الداخلية وفي ظل السيناريوهات العادية والمضغوطة.

كما تغطي سياسة السيولة أيضا خطة التمويل الطارئة للبنك التي يتم إعتمادها من قبل مجلس الإدارة والتي تضع المسار الذي يتم إتباعه في ظل الظروف المضغوطة.

[1]- التقرير السنوي لبنك بوبيان الكويتي،سنة2015،ص52.

[2] [2] التقرير السنوي لبنك بوبيان الكويتي،سنة2015،ص60.

المطلب الثاني: تطورات بنود ميزانية بنك بوبيان

سنتطرق في هذا المطلب إلى تطورات أهم بنود ميزانية بنك بوبيان من خلال التطرق إلى تطورات أصول البنك وتطورات الربحية وغيرها والتي تم أخدها من الميزانية وبيان الدخل والأرباح.

(جدول01) تطور أصول بنك بوبيان الكويتي من الفترة2005م إلى2016م(الوحدة:1000 دينار كويتي)[1]

السنوات	تطور الأصول	نسبة تطور الأصول
2005	328.470	-
2006	504.339	%49.9
2007	745.928	%49.9
2008	840.461	%12.67
2009	964.779	%14.79
2010	1.316.258	%36.43
2011	1.547.103	%17.53
2012	1.884.656	%13.25
2013	2.191.986	%16.30
2014	2.647.930	%20.80
2015	3.132.885	%18.31
2016	3.481.807	%11.13

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على التقارير المالية للبنك من2005-2016.

[1] التقارير المالية للبنك،2005-2016.

والشكل البياني أدناه يوضح تطورات أصول البنك خلال سنوات الدراسة(**الشكل05**)

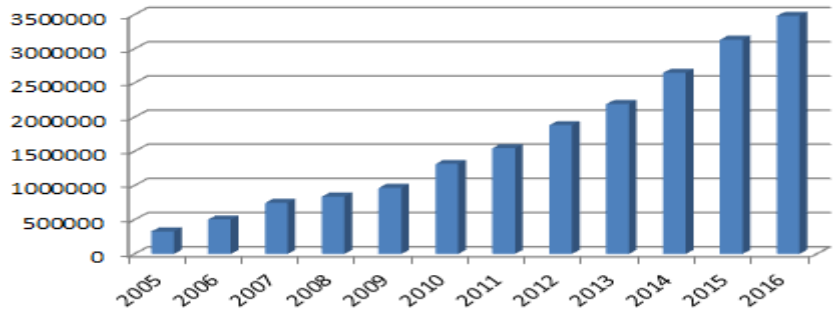

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على جدول تطور أصول البنك

نستخلص من الجدول والتمثيل البياني بأن تطورات أصول بنك بوبيان خلال الفترة المالية الممتدة من 2005 م إلى 2016 م كانت أصول البنك في تطور مستمر حيث كانت قيمة أصول البنك في سنة 2006م(504.339 د.ك) بنسبة قدرت ب 49.9% مقارنة بسنة 2005 وبلغت قيمة الأصول في السنة المالية 2016 م (3.481.807 د.ك) بنسبة قدرت ب 11.13 %مقارنة بسنة 2015 وبنسبة قدرت ب:9.6 % بمعنى أن الأصول زادت بتسعة أضعاف في سنة 2016 م مقارنة ب2006 م سنة القياس، ويعود هذا الارتفاع في أصول بنك بوبيان بشكل عام إلى زيادة الودائع وهذا نظير ثقة المودعين بالإضافة إلى النظرة الإستثمارية للبنك، كما نخلص إلى عدم إنخفاض أصول بنك بوبيان لسنتي 2008 م و 2009 م عز الأزمة العالمية وهذا يدل إلى عدم تأثر البنك بالأزمة التي ضربت جل البنوك التقليدية بل بالعكس عرفت سنة2008م زيادة في حجم الاصول بنسبة نمو بلغت 14.79%.

(جدول02)تطور الودائع لبنك بوبيان الكويتي خلال الفترة 2005م إلى2016م(الوحدة:1000 دينار كويتي)[1]

السنوات	تطور الودائع	نسبة تطور الودائع
2005	91.233	-

[1] التقارير المالية للبنك،2005-2016.

2006	168.592	%84.79
2007	307.456	%82.36
2008	569.636	%85.27
2009	708.957	%24.45
2010	941.028	%32.73
2011	1.202.428	%27.77
2012	1.396.962	%16.17
2013	1.657.398	%18.64
2014	2.082.854	%25.67
2015	2.398.935	%15.17
2016	2.945.076	%22.76

المصدر:من إعداد الطالب بالإعتماد على التقارير المالية للبنك من2005إلى2016م

والشكل البياني أدناه يوضح تطورات ودائع البنك خلال سنوات الدراسة(**الشكل06**)

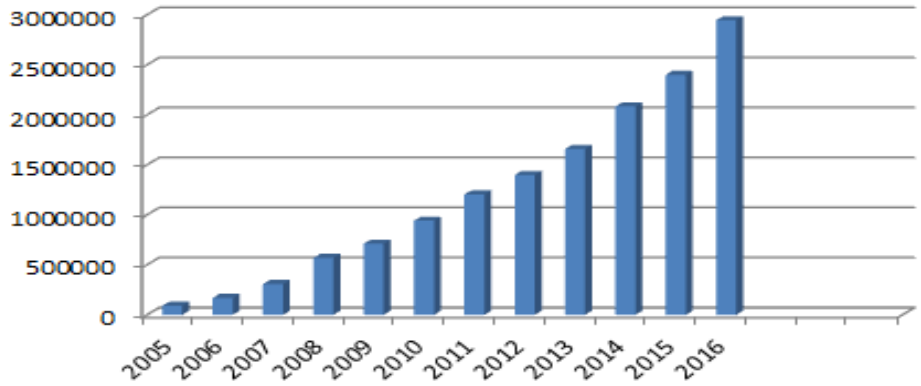

المصدر:من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات جدول تطور الودائع[1]

نلاحظ أن نسبة الودائع خلال الفترة المالية المدروسة في بنك بوبيان إرتفعت بشكل ملحوظ في سنتي2007م و2008م مقارنة بالسنوات الأخرى محل الدراسة حيث نلاحظ أن في هذا السنتين كانت البنوك التقليدية على مستوى العالم في أزمة مالية الأمر الذي زاد من الإقبال على البنوك الإسلامية بشكل لافت إنعكس إيجاباً على إرتفاع حجم الودائع في البنك ففي سنة 2007 م بلغ حجم الوادئع(307.456 د.ك) بنسبة نمو

[1] التقارير المالية للبنك،2005-2016.

82.36 %مقارنة بسنة2006 ، وبلغ حجم الودائع لسنة2008م عز الأزمة المالية (569.636د.ك) بنسبة نمو بلغت85.27% مقارنة بسنة 2007 م كما بلغ حجم الودائع لسنة2016 م (2.945.076د.ك) بنسبة نمو بلغت22.76% مقارنة بسنة 2015، وكإستنتاج عام نستنتج أن الأزمة العالمية ساعدت في نجاح البنوك الإسلامية من خلال الزيادة القياسية لحجم الودائع خصوصا في سنة 2008م.

(جدول03)تطور التمويل لبنك بوبيان الكويتي خلال الفترة 2005م إلى2016م(الوحدة1000 دينار كويتي)[1]

السنوات	تطور التمويل	نسبة تطور التمويل
2005	58.192	-
2006	115.539	%98.54
2007	197.703	%71.11
2008	267.730	%35.42
2009	576.558	%115.35
2010	824.567	%43.01
2011	1.030.084	%24.92
2012	1.270.014	%23.29
2013	1.478.701	%16.43
2014	1.805.115	%22.07
2015	2.171.794	%20.31
2016	2.516.760	%15.88

المصدر: بالإعتماد على التقارير المالية للبنك، من2005م-2016م.

[1] التقارير المالية للبنك،2005-2016.

والشكل البياني أدناه يوضح تطورات التمويل في البنك خلال سنوات الدراسة(**الشكل رقم07**)

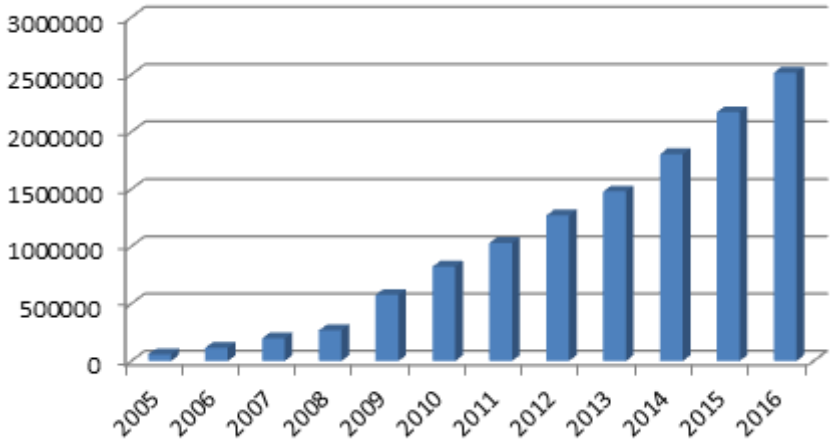

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على جدول تطورالتمويل في البنك

نلاحظ أن حجم التمويلات الإسلامية التي ضخها بنك بوبيان في الاقتصاد الكويتي بشكل عام خلال الفترة المالية من 2005 م إلى 2016م كانت في نمو مستمر حيث بلغ حجم التمويلات الإسلامية سنة 2006 م (115.539 د.ك) بنسبة نموقدرت ب:98.54 %مقارنة بسنة 2005م، كمانلاحظ أن حجم التمويلات الإسلامية في سنتي 2008 م و2009 م لم يتأثر بالأزمة المالية العالمية ، كما نلاحظ أن مبلغ التمويلات الإسلامية المقدمة خلال 2016م تضاعف بأكثر من20مرة مقارنة بسنة القياس 2006م، وتبنى البنك هذه السياسة نتيجة زيادة الودائع المتوفرة لديه، وتمثلت معظم التمويلات في مرابحات.

(جدول4)تطور الربحية على مستوى بنك بوبيان الكويتي خلال الفترة2005م إلى 2016م(الوحدة:1000 دينار كويتي)[1]

السنوات	تطور الربحية الوحدة:ألف د.ك	نسبة تطورالربحية
2005	6.854	-

[1] التقارير المالية للبنك،2005-2016.

%50.48	10.314	2006
%80.64	18.632	2007
%-89.63	1.932	2008
%2592	52.013	2009
%-87.98	6.247	2010
%27.11	7.941	2011
%20.08	9.536	2012
%33.38	12.720	2013
%124.09	28.505	2014
%23.43	35.185	2015
%17.32	41.301	2016

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية للبنك، من2005م إلى2016م.[1]

والشكل البياني أدناه يوضح تطورات الربحية في البنك خلال سنوات الدراسة(**الشكل08**)

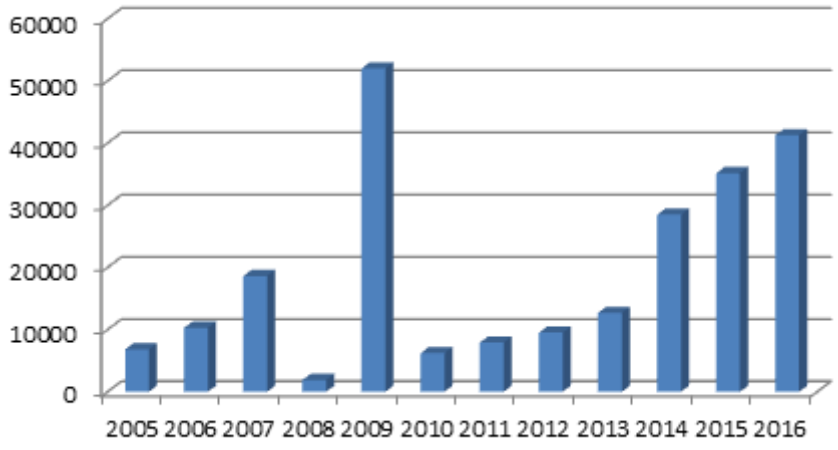

المصدر:من إعداد الطالب بالآعتماد على جدول تطور الربحية بالبنك

نلاحظ من خلال الفترة المالية للبنك الممتدة من 2005 م إلى 2016 م أن نسبة الربحية في بنك بوبيان خلال سنوات الدراسة عرفت لا إستقراراً وإضطراباً، حيث أن نسبة الأرباح الصافية للبنك تراجعت خلال سنة 2008م لأكثر من98.63%مقارنة بسنة 2007م، وفي سنة 2010م تراجعت الأرباح بنسبة87.98%مقارنة

[1] التقارير المالية للبنك،2005-2016.

بسنة 2009م ويرجع هذا الإنخفاض في الأرباح إلى الإجراءات الإحترازية التي سطرها بنك بوبيان في شكل مخصصات لمواجهة أي أثار سلبية للأزمة المالية التي مست جل البنوك من خلال رصد (600.000.000 د.ك)،ثم عاودت الارتفاع خلال السنوات الاخرى حيث بلغت ذروتها سنة 2014م حيث بلغت نسبة الأرباح 124.09%مقارنة بسنة2013م، كمانلاحظ أن أرباح البنك لسنة2016م تضاعف بأكثر من خمسة مرات بالأرباح المحققة سنة 2005م وكإستنتاج عام نرى أن لاإستقرار الأرباح الذي عرفه بنك بوبيان وخاصة في سنة 2008م مرده السياسة الإحترازية التي سطرها البنك في شكل مخصصات للعملاء الذين يواجهون صعوبات مالية بسبب الأزمة المالية.

(جدول05)تطور حقوق المساهمين في بنك بوبيان خلال الفترة2005م إلى 2016م(الوحدة 1000 دينار كويتي)[1]

السنوات	تطور حقوق المساهمين	نسبة تطور حقوق المساهمين
2005	106.917	-
2006	118.175	%10.52
2007	137.187	%16.08
2008	135.148	%-1.48
2009	87.135	%-35.52
2010	238.190	%173.35
2011	244.245	%2.54
2012	253.650	%3.85
2013	263.944	%4.05
2014	296.027	%12.15
2015	318.232	%7.50
2016	344.971	%8.40

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية للبنك من2005مإلى2016م.

[1] التقارير المالية للبنك،2005-2016.

والشكل البياني أدناه يوضح تطورات حقوق المساهمين في البنك خلال سنوات الدراسة(**الشكل09**)

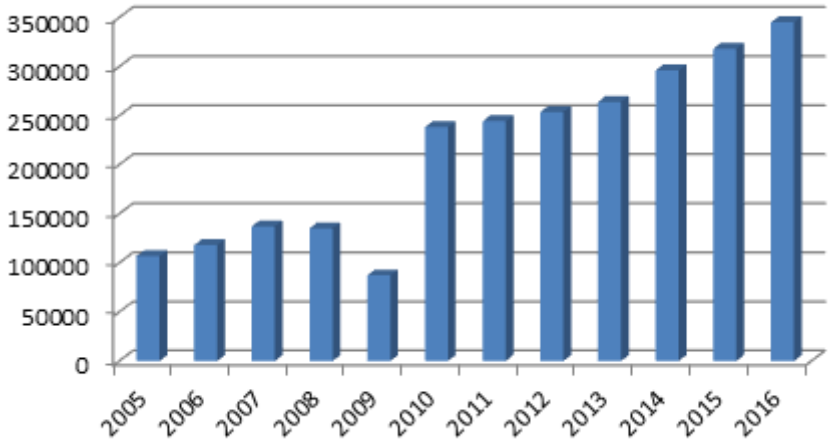

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات جدول تطورحقوق المساهمين

نلاحظ من الجدول والتمثيل البياني أعلاه بأن مشاركات وحقوق المساهمين لبنك بوبيان عرفت تذبذب في السنوات المدروسة وهذا نظير التذبذب في الأرباح الصافية الإجمالية للبنك، حيث عرفت إنخفاضاً في سنتي 2008م و2009م بسبب إنخفاض الأرباح السنوية للفترتين الماليتين حيث بلغت قيمة حقوق المساهمين لسنة 2008 م (135.148)بنسبة قدرت ب:1.48- %مقارنة بسنة 2007 م وبقيمة قدرت(87.135 د.ك)بنسبة إنخفاض مقارنة بسنة 2008 م قدرت ب:35.52-% لتعرف إرتفاعاً ملحوظاً قدر ب:173.37% في سنة2010 م، كما نلاحظ أن حجم حقوق الملكية لسنة 2016م تضاعف مرتين مقارنة بسنة 2005م.

(جدول06)تطور ربحية السهم لبنك بوبيان خلال الفترة2005م إلى2016م(الوحدة:1000 دينار كويتي)[1]

السنوات	تطور ربحية السهم	نسبة تطور ربحية السهم
2005	6.86	-
2006	9.68	%41.10

[1] التقارير المالية للبنك/2005-2016..

2007	17.52	%80.99
2008	1.58	%-90.98
2009	44.36	%2707.50
2010	3.61	%-91.86
2011	4.59	%27.14
2012	5.75	%25.27
2013	6.83	%18.78
2014	13.70	%100.58
2015	16.28	%18.83
2016	17.79	%9.27

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على التقارير المالية للبنك، من 2005م إلى2016م[1].

والشكل البياني أدناه يوضح تطورات ربحية السهم في البنك خلال سنوات الدراسة**(جدول10)**

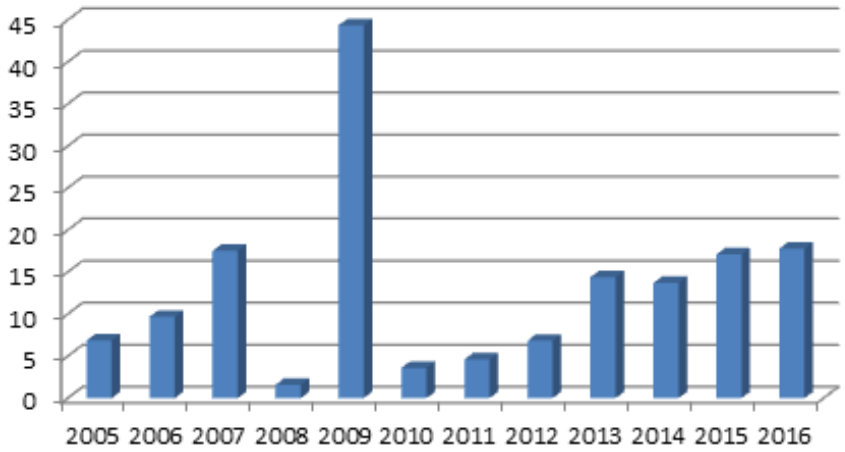

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات جدول تطور ربحية السهم

نلاحظ من الجدول والتمثيل البياني أعلاه بأن ربحية سهم بنك بوبيان عرفت تذبذب نتيجة التذبذب في الأرباح، وحقوق الملكية، حيث عرفت نسبة ربحية السهم إنخفاضاً في سنة 2008م نتيجة إنخفاض الأرباح الصافية للبنك بشكل عام حيث سجل إنخفاضاً قدرب(1.58 فلس)وبنسبة إنخفاض بلغت(%90.98-) لتعاود بعد ذلك الارتفاع، كما نلاحظ أن مبلغ ربحية السهم لسنة2016م تضاعف بأكثر من مرة مقارنة بسنة

[1] التقارير المالية للبنك/2005-2016..

2005 م وبشكل عام نرى بأن هذا اللا إستقرار نوعاً ما في عائد السهم راجع إلى اللاإستقرار التي عرفته الأرباح في البنك.

المطلب الثالث: مؤشرات ونسب قياس خطر السيولة في بنك بوبيان الكويتي

سنتطرق في هذا المطلب إلى اهم المؤشرات والنسب التي يعتمد عليها بنك بوبيان في قياس خطر السيولة وادارتها

أولاً: معيار تغطية السيولة: يعرف معيار تغطية السيولة على انه نسبة الأصول السائلة عالية الجودة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية إلى صافي إجمالي التدفقات النقدية الخارجة المقدرة لفترة الثلاثين(30) يوما تقويميا التالية، يتم تصنيف الأصول السائلة عالية الجودة إلى فئتين المستوى الأول والمستوى الثاني مع وجود حد أقصى لأصول المستوى الثاني إلى إجمالي الأصول السائلة عالية الجودة، يتم إحتساب الأصول السائلة عالية الجودة في المستوى الثاني بعد تطبيق الاستقطاعات التي ينص عليها بنك الكويت المركزي على قيمتها السوقية، ويتم إحتساب صافي التدفقات النقدية الخارجة (net cash outflow)عبر تطبيق معدلات التدفق النقدي الخارج والداخل(cash outflow and inflow run off factors) المحددة من قبل بنك الكويت المركزي، وتسري هذه المعدلات على العديد من فئات الالتزامات(التدفقات الخارجة ذات الصلة بودائع التجزئة وودائع غير عملاء التجزئة والتزامات التمويل المستقبلية المحتملة ومبالغ الالتزامات غير المستخدمة)والأصول(التدفقات الواردة من مستحقات التجزئة وتمويل الشركات) التي تستحق خلال 30يوما.[1]

يتم إحتساب معيار تغطية السيولة من خلال قسمة مبلغ الأصول السائلة عالية الجودة غير المرهونة على صافي التدفقات الخارجة المقدرة خلال 30يوماً من الضغط، وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة تغطية السيولة} = \frac{\text{الاصول المرتفعة السيولة}}{\text{صافي التدفقات النقدية الصافية}} \times 100 > 100\%$$

[1]- التقرير السنوي لبنك بوبيان الكويتي،سنة2015ص61.

الجدول(07) التالي يوضح نسبة تغطية السيولة لبنك بوبيان الكويتي للثلاثي الأخير من 2015-2016[1]

الرقم	البيـــــــــان	القيمة قبل تطبيق معدلات التدفق(المتوسط)		القيمة بعد تطبيق معدلات التدفق المتوسط	
		2016	2015	2016	2015
	الاصول السائلة عالية الجودة				
1	اجمالي الاصول السائلة عالية الجودة(قبل التعديلات)	-	-	388.974	217.275
	التدفقات النقدية الخارجة				
2	الودائع الاقل استقرارا	588.107	503.659	88.300	77.752
3	الودائع غير التشغيلية(الالتزامات الاخرى غير المضمونة)	601.505	755.096	338.433	549.425
4	التزامات التمويل المستقبلية المحتملة الاخرى	1.035.513	1.172.441	51.776	58.622
5	تعاقدية اخرى خارجة التزامات بتدفقات نقدية	43.315	42.497	43.315	42.497
6	**اجمالي التدفقات النقدية الخارجة**	-	-	521.824	728.296
7	التدفقات النقدية الداخلة الناتجة عن الانكشافان	575.373	690.585	405.382	572.215
8	**اجمالي التدفقات النقدية الداخلة**	575.373	690.588	405.382	572.215
	معيار تغطية السيولة				
9	اجمالي الاصول السائلة عالية الجودة (بعد التعديلات)	-	-	388.974	217.275
10	صافي التدفقات النقدية الخارجة	-	-	130.456	182.074

التحليل:

من الجدول أعلاه نستنتج أن متوسط الأصول السائلة عالية الجودة للبنك خلال فترة الثلاثة أشهر المنتهية في31ديسمبر2016،بلغت 389مليون دينار كويتي(بعد تطبيق الإستقطاعات) مقارنة بمتوسط متطلبات سيولة يبلغ 130مليون دينار كويتي، وعليه بلغ متوسط معيار تغطية السيولة 298% خلال الربع الأخير من عام2016.

وتشتمل الأصول السائلة بشكل رئيسي على أصول في المستوى الأول تمثل النقدية وأرصدة الإحتياطي لدى بنك الكويت المركزي بالإضافة إلى إصدارات الدين من قبل الحكومات وبنوك التنمية الإسلامية بالعملات

[1] ينظر إلى الملحق من17-18.

المحلية والاجنبية، بينما تشمل أصول المستوى الثاني على إصدارات الدين من مؤسسة إدارة السيولة الإسلامية الدولية ومؤسسات أخرى غير مالية بالعملات المحلية والأجنبية، وتتكون أصول المستوى الأول من88% من إجمالي الأصول السائلة عالية الجودة، هذا بالنسبة للربع الاخير لعام2016، أما بالنسبة للربع الاخير من عام 2015 فبلغ متوسط الأصول السائلة عالية الجودة للبنك 217مليون دينار كويتي(بعد تطبيق الاستقطاعات) بمقارنة بمتوسط متطلبات سيولة 182 مليون دينار كويتي وعليه بلغ متوسط معيار تغطية السيولة 119%، وبشكل عام بنك بوبيان يسير بنجاح نسب تغطية السيولة لمواجهة إحتمالات السحب المفاجئ للسيولة على المدى القصير، وهذا الامر يزرع الثقة في نفوس عملائه ومتعامليه، أما على المدى المتوسط والبعيد فنرى أن كل مايزيد عن نسبة 100 % يؤثر على الربحية ويزيد من التكلفة على عاتق البنك.[1]

ثانيا: مؤشرات نسب السيولة

يعتمد ويستند بنك بوبيان الكويتي على مجموعة من المؤشرات والنسب لقياس خطر السيولة بغرض التحكم أو التقليل من خطر إحتمال السحب المفاجئ للسيولة الأمر الذي قد يتسبب في إفلاس البنك نذكر منها:

أولاً: نسبة الإحتياطي النقدي القانوني:[2]

$$\text{نسبة الإحتياطي النقدي القانوني} = \frac{\text{أرصدة نقدية مودعة لدى البنك المركزي}}{\text{قيمة إجمالي الودائع +إلتزامات أخرى}} \times 100$$

ومنه نسبة الإحتياطي النقدي القانوني لبنك بوبيان لسنة2016=292742÷2945076= %9.94

وبالنسبة للاحتياطي النقدي القانوني لسنة 2015 : 133128÷2398935= %5.54

التعليق: نلاحظ أن نسبة الإحتياطي النقدي القانوني على مستوى بنك بوبيان إرتفعت بنسبة 9.94 %في سنة2016م مقارنة بنسبة سنة2015م التي كانت5.54%، وهذا الارتفاع خارج عن نطاق بنك بوبيان لأن البنك المركزي الكويتي هو من يحدد ويتحكم في نسبة الإحتياطي القانوني، وعلى العموم هذا الارتفاع يؤثر

[1] ينظر الملحق رقم 15-16.

[2] - عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، **الإدارة الاستراتيجية في البنوك الاسلامية لتنمية**، مرجع سابق، ص 145- 146.

على ربحية بنك بوبيان في المستقبل لأن الأموال المخصصة كإحتياط تعتبر أموال معطلة عن الإستثمار وهذا لايتوافق مع مبادئ البنوك الإسلامية بشكل عام وبنك بوبيان بشكل خاص.

ثانيا: نسبة الرصيد النقدي[1]

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{رصيد مودع لدى البنك المركزي + نقدية جاهزة لدى النك}}{\text{قيمة إجمالي الودائع + إلتزامات اخرى}} \times 100$$

ومنه نسبة الرصيد النقدي لبنك بوبيان الكويتي لسنة 2016=292742+36911÷2945076= %11.19

وبالنسبة لسنة2015=133128+35009÷2398935= %7

التعليق:

نلاحظ أن نسبة الرصيد النقدي لبنك بوبيان عرفت إرتفاع في سنة2016م حيث بلغت النسبة11.19% مقارنة بنسبة قدرت ب:7% في سنة 2015م، وهذا لمواجهة الالتزامات المالية اليومية العادية والغير عادية للبنك بغرض الحفاظ على ثقة المودعين والحفاظ على سمعة البنك، ويرجع سبب إرتفاع نسبة الرصيد النقدي إلى زيادة النقدية على مستوى البنك حيث كانت في سنة2015م 35009 لتبلغ 36911 في سنة 2016 م.

ثالثا: نسبة السيولة العامة[2]

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{رصيد مودع لدى البنك المركزي + نقدية جاهزة لدى البنك+اصول شديدة السيولة}}{\text{قيمة اجمالي الودائع + التزامات اخرى}} \times 100$$

[1] عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، **الإدارة الاستراتيجية في البنوك الاسلامية لتنمية**، مرجع سابق، ص 145- 146.

[2]- عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، **الإدارة الاستراتيجية في البنوك الاسلامية لتنمية**، مرجع سابق، ص 147-148.

ومنه نسبة السيولة العامة لبنك بوبيان الكويتي لستة2016=292742+87380÷2945076= %12.90

وبالنسبة لسنة2015=133128+465259÷2398935= %24.94

التعليق: نلاحظ أن نسبة السيولة العامة لبنك بوبيان الكويتي عرفت إنخفاضاً قدرب:12.90% في سنة2016م مقارنة بسنة2015م التي كانت نسبة السيولة العامة تقدرب:24.94%وسبب إنخفاضها راجع إلى إنخفاض في قيمة الأصول شديدة السيولة المتمثلة في التوظيفات لدى البنوك الاخرى التي تحل أجال إستحقاقها خلال سبعة أيام حيث كانت قيمتهافي 2015 430250، أمافي سنة 2016 تراجعت هذه القيمة إلى50469 ويرجع هذا إلى تخلي بنك بوبيان بصفة تدريجية عن هذه السياسة.

والجدول التالي يلخص النسب السابقة بالاعتماد على بيانات المركز المالي المجمع وبيانات مالية أخرى(الجدول8)[1]

البيـــــــــــــــان	السنـــــــــــــوات	
	2015	2016
نسبة الإحتياطي النقدي القانوني	%5.54	%9.94
نسبة الرصيد النقدي	%7	%11.19
نسبة السيولة العامة	%24.94	% 12.90

[1] التقرير السنوي للبنك،سنة2016،ص79-80.

خلاصة:

إستخلصنا من الفصل التطبيقي الذي يتناول بنك بوبيان الكويتي أنه تتواجد لدى البنك هيئة مختصة بإدارة المخاطر كما أن البنك بشكل عام يتحكم في إدارة خطر السيولة وهذا من خلال المؤشرات التي توصلنا لها حيث لاحظنا بالنسبة مؤشر أو نسبة الإحتياطي النقدي القانوني إرتفعت في سنة 2016 مقارنة بسنة 2015 وهذا راجع لفلسفة البنك المركزي الكويتي، هذا من جهة وبالنسبة للرصيد النقدي لاحظنا أنه في إرتفاع الأمر الذي يساعد البنك على مواجهة إلتزاماته المالية في مواعيد إستحقاقها دون تكبد خسائر كبيرة ، وبالنسبة لمؤشر السيولة العامة لاحظنا أن النسبة في سنة2016 إنخفضت بالنسبة 2015م وهذا راجع لفلسفة بنك بوبيان الكويتي حيث تراجعت قيمة التوظيفات لدى البنوك التي تحل أجال استحقاقها خلال سبعة أيام، وبشكل عام بنك بوبيان متحكم في خطر السيولة على مستوى البنك.

الخـــــاتمة العامة

نستخلص مما سبق أن البنوك الإسلامية ورغم النتائج الإيجابية التي حققتها ومازلت تحققها لايجعلها عن منأى من مواجهة مجموعة من المخاطر البنكية وخاصة خطر السيولة،كما نستخلص أن خطر السيولة لا يكمن فقط في عجز البنك الإسلامي عن مواجهة السحوبات المالية فقط عند أجال إستحقاقها ودون تكبد خسائر غير عادية، حيث أنه لا توجد عندها خيارات وحلول مثل البنوك الإسلامية حيث تلجأ إلى البنك المركزي كمقرض ومسعف أخير في حالة وجود خلل على مستوى السيولة لأنها لا تتعامل بالفائدة لأنه يتنافى مع مبادئ عملها،وإنما تكمن كذلك في حالة فائض في السيولة حيث لا تتوفر لدى البنوك الإسلامية نفس الأدوات والأليات التي تتوفر لدى البنوك التقليدية الأمر الذي يؤثر بشكل سلبي على أرباح البنك بشكل عام والمساهمين بشكل خاص وكذالك المودعين، وبالتالي تراجع دور البنك وتراجع إسهاماته في التنمية الإقتصادية والإجتماعية، كما أنه لا تتوفر للبنوك الإسلامية الأدوات والتقنيات لإدارة سيولتها لمواجهة الإلتزامات والطلبات للمستثمرين والمودعين وبالنسبة لبنك بوبيان الكويتي نلاحظ أن البنك بشكل عام يدير سيولته بشكل مقبول الأمر الذي جنبه الوقوع في إعسار على مستوى السيولة الأمر الذي ساعد في تعزيز وزيادة ثقة المودعين والمساهمين في البنك وتجلى ذلك من خلال زيادة حجم الودائع على مستوى البنك، وزيادة التمويلات الإسلامية التي يقدمها البنك للإقتصاد والمجتمع.

النتائج:

- توجد عدة تقاطعات وتشابهات بين البنوك الإسلامية والتقليدية رغم خصوصية عمل كلا منهما ولعل أبرز هذه التقاطعات لعب كل واحد منهما دور الوسيط المالي، بالإضافة إلى خضوع كلاً منهما لرقابة البنك المركزي.
- لا يمكن للبنوك الإسلامية اللجوء إلى البنك المركزي التابع له إلا إذا كانت تعاملاته إسلامية كبنك باكستان وإيران، أو شرع قوانين خاصة للتعامل مع البنوك الإسلامية كتركيا نموذجاً.
- لا تواجه البنوك الإسلامية خطر العجز في السيولة فقط، وإنما تواجه خطر الفائض كذالك ويشكل فائض السيولة التحدي الأكبر لعدم توفر القنوات الكافية لإستثماره.
- تواجه البنوك الإسلامية عدة تحديات لعل أهمها منافسة البنوك الربوية في تقديم منتجات إسلامية.
- إن السيولة هي القدرة على تمويل الزيادة في الموجودات والوفاء بالإلتزامات عند مواعيد إستحقاقها دون تكبد خسائر غير عادية.

- إن إدارة السيولة هي إحتفاظ البنك بتدفقات نقدية كافية لمواجهة سحوبات بشكل فجائي وبشكل غير معتاد.
- يتوفر لدى بنك بوبيان دائرة مختصة بإدارة مخاطر السيولة تتمتع بالإستقلالية، وهذا ما إنعكس إيجاباً على النتائج المالية للبنك.
- يعتمد بنك بوبيان في إدارته لخطر السيولة على مجموعة من النسب والمؤشرات تمكنه من قياس الخطر كمؤشر الإحتياطي النقدي القانوني والرصيد النقدي ومؤشر السيولة العامة بالإضافة إلى إعتماد البنك على معيار تغطية السيولة حيث يقيس السيولة في الأجل القصير.

التوصيات: بعد تناولنا للبحث خرجنا بحزمة من التوصيات تتمثل في:

- إنشاء صناديق إستثمار لإستيعاب الفائض من السيولة لدى البنوك الإسلامية.
- أن تعيد البنوك المركزية النظر في العلاقة التي تربطها مع البنوك الإسلامية.
- أن تكون النصوص القانونية التي ينصها البنك المركزي تأخذ بعين الاعتبار خصوصية عمل البنوك الإسلامية
- زيادة الاهتمام بالابتكارات الإسلامية التي تعمل على ادارة خطر السيولة في البنوك الإسلامية.
- المواءمة بين عمليات التمويل والإستثمار والودائع من حيث الأجال والحجم لتجنب العجز أو الفائض في السيولة.
- دعم وتشجيع البحوث العلمية الهادفة إلى تطوير أدوات وتقنيات لإدارة خطر السيولة.

أفاق الدراسة:بعد تناولنا إلى موضوع خطر السيولة نرى بان هناك عدة إشكالات يمكن إعتمادها كمواضيع منها:

- دور السوق المالي الإسلامي في معالجة مشكلة السيولة.
- دور صناديق الإستثمار في إستثمار فائض السيولة.
- دور الصكوك الإسلامية في إدارة خطر السيولة.
- دور الهندسة المالية الإسلامية في إدارة السيولة.

قائمة المصادر والمراجع

I- الكتب:

1-بلعزوز بن علي، محمدي الطيب امحمد، **دليلك في الاقتصاد**، دار الخلدونية، 2008

2- محسن أحمد الخضيري، **البنوك الإسلامية**، ايثراك لنشر والتوزيع ، القاهرة، 1990

3- اسماعيل أحمد الشناوي، عبد المنعم مبارك، **اقتصادية النقود والبنوك والأسواق المالية**، دار الجامعية، الاسكندرية، 2012

4- رايس حدة، **دور البنك المركز في اعادة تجديد السيولة في البنوك الاسلامية**، ايتراك لطباعة والتوزيع، مصر، 2009

5- زينب عبد الله، أسامة محمد الفولي، **أساسيات الإقتصاد المصرفي والنقدي**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003

6- عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، **الإدارة الاستراتيجية في البنوك الاسلامية لتنمية**، مصر،2004

7- عبد الحميد محمد الشواربي، **ادارة المخاطر الإئتمانية**، منشأة المصارف، الأسكندرية، 2002

8- عبد الله بن محمد بن حسن السعيدي، **الربة في المعاملات المصرفية المعاصرة**، المجلد الثاني، ط2، دار طيبة ، الرياض، 2000

8-عبد المنعم محمد مبارك، محمود يونس، **اقتصاديات النقود والصيرفة والتجارة الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1996

9- فريد محمد الرفاعي، **المصارف الإسلامية**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2004

10- فليح حسنخلف، **البنوك الاسلامية**، علم الكتب الحديث للنشر والتوزيع ، الأردن، 2006

11- فؤاد توفيق ياسين، أحمد عبد الله درويش، **المحاسبة المصرفية في البنوك التجارية والاسلامية**، دار البزوري العلمية لنشر والتوزيع،2013

12- محمد بوجلال، **البنوك الاسلامية**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990

13- محمد عثمان شوبير، المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الاسلامية، ط6، دار النفائس، عمان الأردن، 2007

14- محمود حسن سوان، **أساسيات العمل المصرفي**، دار وائل لنشر، عمان، 2001

II- التقارير والمجلات:

1- حمزة عبد الكريم حماد، **الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية**، مجلة الاتحاذ المصارف العربية لبنان، العدد 310، سمبتبر2006

2- صالحصالحي- نوالبنعمارة، **الصيغالتمويليةومعالجتهاالمحاسبيةبمصارفالمشاركة، مجلة الباحث**، العدد3

3- عبد الكريم قندوز، حكيم براضية، **تقنيات واستراتجيات ادارة السيولة بالمؤسسات المالية الاسلامية الفرص والتحديات**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد الثاني، ديسمبر، 2014

4- مجلس الخدمات المالية الاسلامية، **المبادئ الارشادية لادارة مخاطر السيولة للمؤسسات (عدا مؤسسات التكافل وبرامج الاستثمار الجماعي الاسلامي)**، مسودة مشروع 12، 2011/10/12

5- نضال رؤوف أحمد، **دراسة تحليلية لمخاطر السيولة باستخدام كشف التدفق النقدي مع بيان أثرها على كفاية رأس المال في القطاع المصرفي**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 36، بغداد، العراق، 2013

III- الرسائل والأطروحات

1-أمال بوشامة، **تسيير المخاطر البنكية دراسة حالة بنك التنمية المحلية وكالة ورقلة2010-2012**، مذكرة تخرج ضمن متطلبات شهادة الماستر اكاديمي، تخصص التقنيات الكمية في المالية، جامعة ورقة، الجزائر،موسم2014-2015

2- حكيم براضية، **التصكيك ودوره في ادارة السيولة في البنوك الاسلامية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة الشلف، 2010-2011

3- رتيبة بركبية، **تقييم أداء البنوك التقليدية والإسلامية دراسة مقارنة بطريقة العائد والمخاطرة بين القرض الشعبي الجزائري وبنك البركة الجزائري**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي ، كلية علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية، التخصص مالية المؤسسة، جامعة ورقلة، 2013-2014

4- عبد اللطيف طيبي، **تطبيقات المتمايزة لتقنيات التمويل والإستثمار في العمل المصرفي الاسلامي من منظور العائد والمخاطرة**، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009

5- مطهري كمال، **دراسة مقارنة بين البنوك الاسلامية والبنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**،مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجيستير في الاقتصاد. تخصص مالية دولية جامعة وهران، الجزائر، السنة الجامعية 2011-2012.

IV- المواقع الالكترونية

1- www.kantakji.com

2- www.arabfx.net

3- www.isegs.com

4- www.kenanaonlione.com

5-http://www.bankboubyan.com

IIV -الملتقيات والمؤتمرات

1- أحمد سعد الرباطي، صبرين المبروك الحداد، **ادارة السيولة، في المصارف الاسلامية الأسس والنظريات**، مداخلة في المؤتمر الدولي الثاني للمالية الصرفية الاسلامية، 28- 30 جويلية 2015

2- أكرم لال الدين، سعيد بوهراوة، **إدارة السيولة في المصارف الاسلامية**، الدورة العشرون لمجمع الفقهي الاسلامي، مكة، السعودية، 25-29 ديسمبر،2010

3-حسين حسين شحاتة، **إدارة السيولة في المصارف الإسلامية المعايير والأدوات**، الدورة العشرون للمجمع الفقهي الإسلامي المنعقدة في مكّة المكرّمة في الفترة 25 إلى 29 ديسمبر 2010

4- عبد الله الروضي، **معوقات الاستثمار وادارة السيولة في البنوك الاسلامية المحلية**، مؤتمر المصارف الاسلامية اليمنية- واقع وتحديات المستقبل- ، صنعاء، اليمن، 20-21 مارس، 2010

5- غسان سالم الطالب، **مخاطر السيولة النقدية في المصارف الاسلامية**، بحث مقدم لمؤتمر الدولي الثاني للمالية والمصرفية الاسلامية، عمان، الأردن، 29-30 جويلية، 2015

6- لخديمي عبد الحميد، بخيت حسان، **قراءة تاريخية في تطور العمل بالصيرفة الاسلامية في دول المغرب العربي**، الملتقى الاسلامي الواقع ورهانات المستقبل، المركز الجامعي بغرداية، أيام 23-24 فيفري 2011

7- محمد علي سميران، **وجهة نظر حول المصارف الاسلامية**، مؤتمر دولي للمصارف الاسلامية، جامعة أل البيت، الأردن ،5-6 أفريل 2011

8- نصر سلمان، **أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وديل البنوك الاسلامية**، نص مداخلة موجه لملتقى دولي، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الاسلامية، قسنطينة

9- حسن محمد اسماعيل البيلي، **صيغ تمويل التنمية في الاسلام**، تحرير فخري حسين عزي عقدت الندوة في الخرطوم في السودان ، خلال فترة 18-20 يناير 1993.

الملخص

رغم النجاحات التي حققتها البنوك الاسلامية في الاونة الاخيرة سواء على المستوى المحلي او الدولي لم يشفع لها هذا النجاح من مواجهة مجموعة من المخاطر التي تعترض البنوك بصفة عامة التقليدية منها والاسلامية ، من اهمها مواجهة خطر ادارة السيولة الذي يشكل تحدي حقيقي للبنوك الاسلامية بحكم خصوصية عملها التي تحرم التعامل بالفائدة اخذا وعطاءا، حيث لايمكن للبنوك الاسلامية الاستنجاد بالبنك المركزي في حالة وقوعه في عجز سيولة لان البنوك الاسلامية لاتتعامل بالفائدة ، وهذا عكس البنوك التقليدية ، الامر الذي يحتم على البنوك الاسلامية الاعتماد واستخدام ادوات وتقنيات لادارة خطر السيولة وتجنب خطر الاعسار الذي قد يؤدي إلى افلاس البنك في حالة عجز سيولة ، وتجنب تعطيل الاموال عن الاستثمار لكي لايتعارض مع مبادئه التي تحرم الاكتنازفي حالة وجود فائض سيولة ، وعليه على البنوك الاسلامية رفع التحدي في ظل محدودية الحلول لادارة سيولتها والعمل على خلق توازن على مستوى السيولة خصوصا في المدى القصيرلكسب ثقة المودعين ، بحيث لاتعاني من نقص ولا فائض في السيولة ودون ان تتحمل تكاليف غير عادية تؤثر على الربحية.

الكلمات المفتاحية: البنوك الاسلامية ، السيولة ، ادارة السيولة، خطر السيولة .

Summary:

Despite the recent successes of Islamic banks, both locally and internationally, this success has not been matched by a set of risks to banks in general, traditional and Islamic ones, the most important of which is facing the risk of liquidity management, which is a real challenge for Islamic banks because of the specificity of their work. The Islamic banks can not resort to the Central Bank in the event of a liquidity deficit because the Islamic banks do not benefit, and this is contrary to conventional banks, which necessitates the Islamic banks to rely and use tools and The intention is to manage the liquidity risk and avoid the risk of insolvency, which may lead to bankruptcy of the bank in the case of liquidity deficit, and avoid disabling the money from the investment in order not to contradict with its principles that deprive the acquisition in the case of excess liquidity.